جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم تسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان

أثر إصلاحات السياسة النقدية على أداء البنوك التجارية في الجزائر دراسة تحليلية (1990–2017)

إعداد الطلبة:

–بن محمود يونس

–نصيرات سهام

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
صديقي أحمد	أستاذ التعليم العالي	رئيساً
بلوافي محمد	أستاذ محاضر أ	مشرفاً
بن عبد الفتاح دحمان	أستاذ التعليم العالي	مناقشاً

السنة الجامعية 2019/2018م

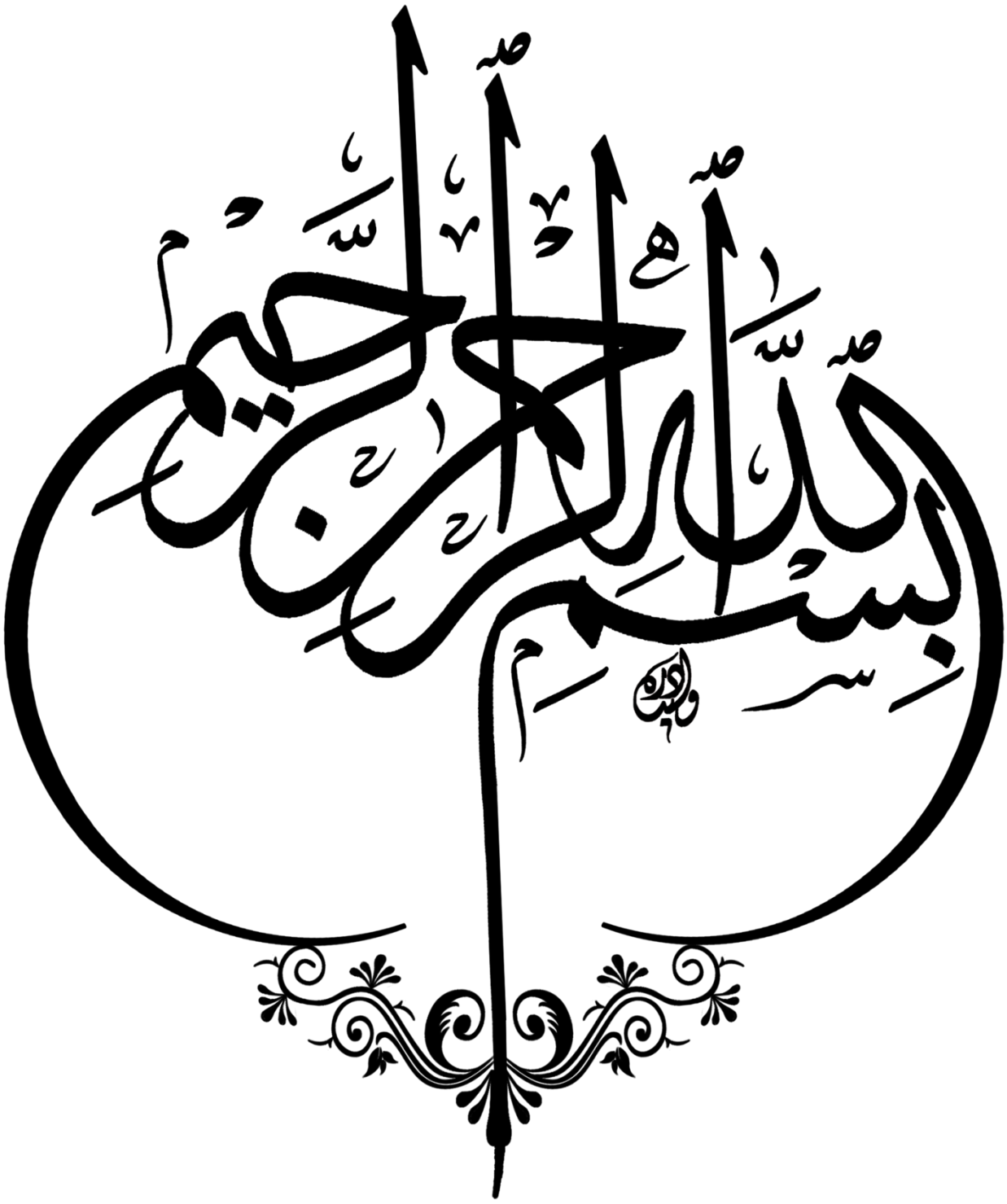
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى أمي الغالية نبع الحنان أدام الله عليها صحتها وعافيتها

إلى أبي العزيز حفظه الله ورعاه

إلى زينة الحياة والدنيا فلذة كبدي إبنتي إيناس ورنيم وأمهما

إلى العائلة الكريمة بن محمود

إلى الوجوه النيرة التي أنارت درب حياتي العلمية معلمين، أساتذة

إلى من تقاسمت معي جهد العمل المتواضع نصيرات سهام

إلى من تسعهم قلوبنا الأقارب والأحباب والأصدقاء

يونس

إهداء

قال تعالى

﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ ﴾

" صدق الله العظيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرى إلا بعفوك

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة ونصح الأمة إلى بني الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلام

أهدي ثمرة جهدي إلى من حملتني بأحشائها إلى من حضنتني بحنانها التي دعت لي بصلاتها وسهرت لراحتي أمي الحبيبة أطال الله بعمرها

إلى قدوتي في الحياة الذي رباني على الأخلاق وعلمني العطاء بدون انتظار الذي احمل أسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار والدي العزيز الغالي

إلى القلوب الطاهرة النقية إلى رياحين حياتي أخواتي عائشة، يمينة، غزالة، إيمان، حفظهن الله

إلى أخي وسندي في الحياة محمد وفقه الله في حياته وأنار دربه

إلى براعمنا الصغار بسمة، زينب، مروان، فارس

إلى جدتي الغالية وأعمامي وأخص بالذكر عمي المهدي أدامه الله فوق رأسي وعماتي و أخوالي وخالتي إلى كل من عائلة نصيرات، بحماوي

إلى من تحمل معي أعباء المذكرة وكان بمثابة الأخ لي بن محمود يونس

إلى رفقاء دربي حنان المبخوت، بابه خديجة، بن هاشم سارة، بن عبد سلام أمينة

ولا أنسى أصدقائي الأعزاء كريمة، أم هاني، كلثوم، ابتهال، لويزة، ليلى

إلى من تسعهم ذاكرتي ولا تسعهم مذكرتي

سهام

© Ladie Lynn

كلمة الشكر:

قال تعالى:

﴿ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا لُقۡمَٰنَ ٱلۡحِكۡمَةَ أَنِ ٱشۡكُرۡ لِلَّهِۚ وَمَن يَشۡكُرۡ فَإِنَّمَا يَشۡكُرُ لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٞ ١٢ ﴾ لقمان: ١٢

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **صلى الله عليه وسلم** من لم يشكر الناس لم يشكر **الله** صدق رسول الله

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما يسرت لنا في هذا العمل المتواضع حتى خرج إلى النور، فسبحانك لا إله إلا أنت أستغفرك أتوب أليك.

والصلاة والسلام على من نبئ باقرا وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

نتقدم بالشكر وفائق الاحترام والعرفان للأستاذ المشرف بالوافي محمد

إلى كل من ساعدنا ووجهنا في عملنا المتواضع هذا ونخص بالذكر الأستاذ رزوقي يوسف،الأستاذ لعصب محمد.

كما نتفضل بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة على صبرهم لقراءة هذا البحث

فهرس المحتويات:

إهداء.....

شكر.....

فهرس المحتويات:..... IV

قائمة الجدول..... VI

قائمة الأشكال:..... VI

الفصل الأول: أدبيات نظرية للدراسة

تمهيد الفصل الأول:..... 4

المبحث الأول:الإطار النظري للسياسة النقدية والبنوك التجارية 5

المطلب الأول:السياسة النقدية والبنوك التجارية – مفاهيم عامة – 5

الفرع الأول: السياسة النقدية – مفاهيم عامة – 5

1–تعريف السياسة النقدية: 5

2–أهداف السياسة النقدية : 5

3–أدوات السياسة النقدية: 6

4–إصلاحات السياسة النقدية في الجزائر من 1990الى2017 : 8

الفرع الثاني:البنوك التجارية– مفاهيم عامة–:.....10

2–وظائف البنوك التجارية:.....11

3–العوامل المؤثرة على نشاط البنوك التجارية: 11

4–أنوع البنوك التجارية:.....12

المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية و البنوك التجارية. 14

المبحث الثاني :الدراسات السابقة.....16

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة.....16

الفرع الأول: دراسات باللغة العربية.....16

الفرع الثاني: دراسات باللغة الأجنبية 17

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية 18
خلاصة الفصل الأول: 19

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

تمهيد الفصل الثاني: 21
المبحث الأول:الطريقة والأدوات.....22
المطلب الأول: عينة الدراسة.....22
المطلب الثاني: تحليل البيانات.....23
الفرع الأول:تحليل أدوات السياسة النقدية 23
الفرع الثاني: تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2017) 28
الفرع الثالث: تحليل تطور التمويل البنكي في الجزائر للفترة (1990-2017):.....32
المبحث الثاني : عرض وتحليل النتائج.....43
المطلب الأول :عرض النتائج المتوصل إليها 43
المطلب الثاني : تحليل النتائج 44
خلاصة الفصل الثاني: 45
الخاتمة: 47
قائمة المراجع: 51

قائمة الجدول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	تطور معدل الاحتياط القانوني في الجزائر(1990-2017)	**25**
(2-2)	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر(1990-2017)	**26**
(2-3)	تطور الكتلة النقدية في الجزائر(1990-2017)	**29-30**
(2-4)	تطور حجم الودائع في الجزائر(1990-2017)	**32-33**
(2-5)	تطور نمو القروض المقدمة للاقتصاد حسب القطاعات(1990-2017)	**37-38**
(2-6)	تطور نمو القروض المقدمة للاقتصاد حسب الآجال(1990-2017)	**40**

قائمة الأشكال:

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	أنواع البنوك التجارية في الجزائر	**22**
(2-1)	تطور معدل الاحتياط القانوني في الجزائر(1990-2017)	**25**
(2-2)	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر(1990-2017)	**28**
(2-3)	تطور الكتلة النقدية في الجزائر(1990-2017)	**32**
(2-4)	تطور حجم الودائع في الجزائر(1990-2017)	**36**
(2-5)	تطور نمو القروض المقدمة للاقتصاد حسب القطاعات(1990-2017)	**39**
(2-6)	تطور نمو القروض المقدمة للاقتصاد حسب الآجال(1990-2017)	**42**

مقدمة

تِوطئة:

يعتبر النظام المصرفي أحد أهم أجزاء النظام الاقتصادي واستقرار النظام النقدي مرتبط باستقرار النظام الاقتصادي، ونجاح النظام الاقتصادي ككل في وقتنا الحاضر أصبح مرهون بمدى فعالية و ناجعة الجهاز المصرفي للدولة ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية .

تعتبر سنة 1990 منعرج هام وحاسم في مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر التي عرفت صدور قانون النقد والقرض90-10 وقد جاء هذا القانون ليضع النظام المصرفي في مجال جديد الذي يناسب التوجه الاقتصادي للدولة ومن ابرز مميزاته إعادة تنشيط أداء البنوك كوسيط مالي غير مباشر، وإعطاء أهمية بالغة للسياسة النقدية عن طريق إعطائها تشكيلة جديدة، باعتبارها أهم أدوات السياسة الاقتصادية فبواسطتها يتم التأثير على المتغيرات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي، التي طرأت عليه عدة إصلاحات.

الإشكالية :انطلاقًا مما سبق، تتضح ملامح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث و يمكن صياغتها وفق الآتي:

- **ما مدى تأثير إصلاحات السياسة النقدية على تحسين أداء البنوك التجارية في الجزائر ؟**

لغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية يتبين لنا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- فيما تتمثل إصلاحات السياسة النقدية في الجزائر ؟

2- هل بلغت إصلاحات السياسة النقدية الأهداف المرجوة منها؟

3- ما هي العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية؟

الفرضيات:

1- ساهمت إصلاحات السياسة النقدية في الجزائر في تحسين أداء البنوك التجارية .

2- تعتبر أدوات السياسة النقدية من أهم العوامل المؤثرة في تحسين أداء البنوك التجارية.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في:

1- التطرق لجميع إصلاحات السياسة النقدية في الجزائر من 1990-2017 و إعطاء صورة حقيقة لمدى تأثيرها على أداء البنوك التجارية.

2- التطرق إلى أثر التمويل الذي استخدمه بنك الجزائر بعد تعديلات قانون النقد والقرض في سنة 2017 السيولة المصرفية.

3- قياس مدى ناجعة إصلاحات السياسة النقدية في تحسين أداء البنوك التجارية.

أهداف البحث:

1- تحديد اثر إصلاحات السياسة النقدية في الجزائر على أداء البنوك التجارية.

2- تحديد إصلاحات السياسة النقدية ومحاولة وضع إطار شامل لها.

3- معرفة تأثير أدوات السياسة النقدية ومدى نجاعتها في معالجة الاختلال على مستوى البنوك التجارية

4- إعطاء صورة عن أحدث إصلاحات السياسة النقدية في الجزائر.

دوافع الاختيار الموضوع: تعددت أسباب اختيارنا للموضوع ونذكر منها في ما يلي:

1- التعرف على جميع إصلاحات السياسة النقدية في الجزائر بعد قانون النقد والقرض ومدى تأثيرها.

2- توضيح الدور الكبير الذي تلعبه أدوات السياسة النقدية في التأثير على أداء البنوك التجارية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الدراسة جميع البنوك التجارية المتواجدة في الجزائر.

الحدود الزمنية: من سنة 1990 إلى سنة 2017.

المنهج المتبع:

من أجل دراسة إشكالية موضوع البحث توجب علينا إتباع المنهج التاريخي من خلال سرد مراحل تطور إصلاحات السياسة النقدية في الجزائر، والمنهج الوصفي في التعرف على المفاهيم العامة حول السياسة النقدية والبنوك التجارية، المنهج التحليلي استعمل عند تحليل وتشخيص بيانات البنوك التجارية في الجزائر.

صعوبات البحث:

1-تباين في إحصائيات بعض القيم في نفس سنة.

تقسيم العمل: على ضوء ما سبق، وبغرض الإحاطة بموضوع البحث والإجابة عن الإشكالية،فإنه قد تم تقسيم الموضوع إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول:تم عرض فيه الأدبيات النظرية للدراسة حيث تم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول تطرق إلى المفاهيم الأساسية حول السياسة النقدية والبنوك التجارية والعلاقة بينهما، وفى البحث الثاني فقد تطرق إلى الدراسات السابقة حول الموضوع و اختلافها عن الدراسة الحالية، أما الفصل الثاني تم عرض فيه الدراسة التطبيقية بحيث تم التطرق في المبحث الأول إلى عينات الدراسة و تحليل البيانات أما المبحث الثاني فخصص للنتائج ومناقشتها.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للدراسة

تمهيد الفصل الأول:

تحتل البنوك التجارية في مختلف البلدان دورا استراتيجيا في تنفيذ السياسة النقدية للدولة وبذلك فإنها تساهم بشكل حيوي في التنمية الاقتصادية، من خلال الأهمية البالغة التي تحظى بها البنوك التجارية في الساحة الاقتصادية بفضل ما توفره من موارد تمويلية وتأدية مختلف الخدمات المصرفية لقطاعات الاقتصاد كافة لدفع عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار النقدي الذي يعتبر من العناصر الأساسية اللازمة لضمان التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية والبنوك التجارية

المطلب الأول: السياسة النقدية والبنوك التجارية – مفاهيم عامة –

الفرع الأول: السياسة النقدية – مفاهيم عامة –

1-تعريف السياسة النقدية:

لقد تطرق العديد من الباحثين لمفهوم السياسة النقدية نذكر منهم:

-السياسة النقدية عبارة عن الإجراءات التي تتخذ لتنظيم كمية النقود في الاقتصاد الوطني لغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.[1]

-عرفها "EINZIG" بأن: السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي.[2]

-ويرى "KENT" بأن: السياسة النقدية هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل.

-بنفس الاتجاه يرى "PRATHER" بأن السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد (العملة والائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي أو الخزينة .[3]

-السياسة النقدية هي ما يتخذ من إجراءات لتنظيم السيولة العامة في الاقتصاد الوطني .[4]

2-أهداف السياسة النقدية :

يمكن تلخيص أهداف السياسة النقدية في الأتي:5

أ-استقرار سعر صرف العملة المحلية: إن الهدف التقليدي للسياسة النقدية هو العمل على الاحتفاظ باستقرار أسعار الصرف، وذلك من خلال إتباع القواعد النقدية المعدنية، فقد كان السبب الرئيسي للسياسة العامة، إذ أنه

---

[1]-ضياء مجيد الموسوي، وظائف النقد في الفكر الإسلامي بين الأصالة والمعاصرة، دار هومه، الجزائر، 2011، ص253.

[2]- صالح مفتاح، السياسة النقدية (المفهوم-الأهداف-الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص97.

[3]- ذكريا الدواري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر وتوزيع عمان، الطبعة العربية2013، ص186 .

[4]- وليد مصطفي شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الاولى2011، ص156.

[5]- انس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر وتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الاولى2012، ص178-180.

يعتبر لازما لتحقيق الثقة الدولية، وجعل التجارة الدولية تقوم على أوسع نطاق، والتي من خلا لها يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للعالم.

ب-استقرار المستوى العام للأسعار: يرى كل من (Gustave Cassel) و(Reyns) أن استقرار المستوى العام للأسعار هو الهدف الأول للسياسة النقدية التي يسعى البنك المركزي لتحقيقها، وبالتالي الاستقرار في قيمة النقود إنما الهدف منه إن يعمل النظام الاقتصادي بتسلسل وتحقيق الرفاهية الاقتصادية .

ج-تشجيع الاستثمار: تسعى السياسة النقدية من خلال أدواتها وهي عرض النقد، سعر الفائدة، الزيادة حجم القروض بهدف تشجيع المستثمرين على زيادة حجم استثماراتهم، فعلى النظام المصرفي توفير الأموال اللازمة لإقامة المشروع وبأسعار فائدة متدنية تزيد ربحية المستثمر .

د-تشغيل العاطلين عن العمل وزيادة مستوى الدخول: إن تخفيض سعر الفائدة وزيادة حجم القروض والتسهيلات سوف يزيد حجم الاستثمار، الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم الإنتاج وتشغيل العاطلين عن العمل، والنتيجة النهائية زيادة حجم مداخيل الاقتصاد الوطني التي تؤدي بدورها لتحسين الظروف المعيشية للسكان وتطوير المجتمع.[1]

هـ-تحسين وتطوير بنية الخدمات المصرفية والمالية: تسعى السياسة النقدية من خلال المصارف التجارية والمصارف المتخصصة والشاملة لنشر وتحسين مستوى الوعي المصرفي، وهذا الأمر سوف يتطلب من السلطات النقدية زيادة عدد الفروع المصرفية في المناطق والإقليم و حتى البلدان الصغيرة، وذلك لفتح حسابات مصرفية، وتشجيع القروض والإيداعات .

كما تسعى السلطات النقدية لتحسين ظروف الخدمات المالية والهندسية والتأمين وإعادة التامين وخدمات الأسواق المالية، لأن جميع هذه الخدمات تخدم مصالح و أهداف السياسة النقدية وتساعدها على تحقيق الأهداف المخططة.[2]

3-أدوات السياسة النقدية:

تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى نوعين أدوات كمية وأخرى نوعية وهي كما يلي:

3-1-الأدوات الكمية:[3]

أ-سعر معدل إعادة الخصم: معدل إعادة الخصم هو عبارة عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية أو المالية قصيرة الأجل، أو عمليات إقراض قصيرة الآجل للبنوك التجارية لمواجهة

---

[1]-علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى 2012، ص460 -461

[2]- علي كنعان، المرجع نفسه، ص462

[3]-زاهر عبد الرحيم عاطف، أدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار راية للنشر وتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى 2008، ص59-60.

نقص السيولة أو الائتمان قصير الأجل، والعملية تقتضي بأن يحصل البنك التجاري على قيمة تقل عن القيمة الاسمية للورقة بمقدار المبلغ المحسوب على أساس معدل إعادة الخصم.[1]

ب-نسبة الاحتياطي الإجباري: هي النسبة التي يجب أن يحتفظ بها البنك التجاري من كل وديعة على شكل سيولة ويتم إيداعها لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني لا يأخذ عليه أي فائدة من البنك المركزي بالطبع، وهذه النسبة هي التي تمثل الحد الأدنى للاحتياطي الذي يحتفظ به البنك التجاري لدى البنك المركزي، وتأتي أهمية التحكم في هذه النسبة كسياسة نقدية بأنها تعطي البنوك التجارية القدرة على الإقراض وتوفير السيولة النقدية للتداول في الاقتصاد الوطني في حال خفضها من قبل البنك المركزي.

ج-عمليات السوق المفتوحة: يقصد به تدخل البنك المركزي بشراء أو بيع السندات فيما يسمى بالسوق المفتوحة بهدف التأثير المباشر على حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، فعندما يتدخل البنك المركزي بشراء السندات التي تحتفظ به البنوك التجارية سوف تزيد الاحتياطات النقدية لدى البنوك وذلك يعطيها قدرة على الإقراض مما يتسبب في زيادة عرض النقود في الاقتصاد الوطني والعكس أيضا.

3-2-الأدوات النوعية(الكيفية) :[2]

أ-تنظيم القروض الاستهلاكية: تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، كأن يقوم المصرف المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها المصارف في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، ويمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة، أو يقوم المصرف المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من المدفوعات النقدية بطلب من المشترى بنظام التقسيط بأن يدفعه كجزء من قيمة الشراء، في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الإقساط مع رفع قيمة القسط.

ب-**السقوف التمويلية:** تعمل السقوف التمويلية على الحد من التوسع من التمويل الإجمالي وجعله عند مستوى المأمون للتوسع النقدي و التمويلي الذي يحدد في الخطة، وأن إي مصرف يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى المصرف المركزي مبلغ يعادل هذا التجاوز أو أن تفترض عليه غرامه مناسبة حسب تقدير المصرف أو السلطة النقدية.

ج-**تخصيص التمويل:** يستطيع المصرف المركزي أن يضمن توزيع هادف لاستثمارات المصارف بين الصيغ المختلفة، بالإضافة إلى ضمان تخصيص الأموال في أوجه الاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية، من خلال الخطة التي ترسمها الدولة في تحديد أولويات المجتمع وأهدافه.

---

[1]- بلعزوز بن على، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص122

[2]- بلعزوز بن علي، المرجع نفسه، ص129-130

د-**الإقناع الأدبي:** هو أداة يحاول من خلالها المصرف المركزي إقناع المصارف التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون حاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية و ناجعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته.

4-إصلاحات السياسة النقدية في الجزائر من 1990الى2017 :[1]

أ- **قانون النقد والقرض90-10:** يعتبر قانون90-10الصادر 14 ابريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بالأهمية والمكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات إضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986و 1988.

لقد منح تطور جديد للنظام المصرفي الجزائري، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين وأعيد للبنك المركزي كل صلاحيته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة.[2]

-تم إلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات.

-من أهم مبادئ قانون 10-90 إعادة الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد، بعدما كانت مهمشة خلال ثلاثة عقود من الزمن.

-أهداف قانون النقد والقرض:[3]

أ- وضع حد لكل تداخل إداري في القطاع المالي والمصرفي.

ب-رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.

ج-تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.

د-إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

[1]- كمال زيتوني، مطبوعة النظام المصرفي الجزائري ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة 2017/2016

[2]- بلعزوز بن علي، مرجع السابق ذكره، ص186

[3]-بلعزوز بن علي، المرجع نفسه، ص188

ب-تعديلات قانون النقد والقرض:[1]

- **تعديل سنة 2001 :** بالرغم من اعتبار قانون النقد والقرض 90-10 معلما هاما في الإصلاح المصرفي، وفي دعم السوق النقدية إلا أنه وعلى مدى عشر سنوات بدأ من الضروري إعادة تهيئة بعض الأحكام لذا تم سن الأمر 01-01 المتمم والمعدل لبعض أحكام مواد قانون 90-10 والمتعلقة عموما بإدارة ومراقبة بنك الجزائر والصادر في 27فيفري2001، وبين المواد المعدلة والتي مست محافظ بنك الجزائر ونوابه ولقد هدف تعديل الأمر 01-01 أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين :

الهيئة الأولى : تتمثل في مجلس الإدارة والمكلف بإدارة وتوجيه بنك الجزائر

الهيئة الثانية : تتمثل في مجلس النقد والقرض المكلف بالقيام بدور السلطة النقدية.

2-قانون11/03: بعد إفلاس وانهيار بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري لجأت السلطات العمومية إلى إعادة صياغة القانون 90-10 بأمر رقم 03-11 الصادر في26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض وهذا النص الجديد والمشرع للنشاط المصرفي والمالي يستجيب إلى :

-تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل داخل بنك الجزائر وبين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض وتوسيع صلاحيات هذا الأخير الذي تخول له اختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف، وكذلك تقوية استقلالية اللجنة المصرفية وتعزيز دور الرقابة.

3-تعديل سنة 2010: حسب المادة الأولى يهدف هذا الأمر إلى تعديل وتتميم الأمر رقم 03 - 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض،[2] حيث تزامن صدور هذا الأمر مع الأزمة المالية العالمية حيث أدخل بعض التعديلات على الأمر 03-11 كان محورها الأساسي تعزيز دور بنك الجزائر في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالية وتكريس الدور الرقابي للجنة المصرفية، وكذلك إعادة صياغة نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي في البنوك العاملة في الجزائر.

4-تعديل سنة 2017 : الأمر رقم 17-10 الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2017 يتمم الأمر 03-11 الصادر بتاريخ 26أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض .

المادة الأولى : تتم أحكام الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، بمادة 45 مكرر تحرر كما يأتي :

[1]- كمال زيتوني، مرجع سابق ذكره.

[2]-الجريدة الرسمية، العدد50، الصادرة بتاريخ 01\09\2010، ص11

المادة45 مكرر:[1] بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ وبشكل استثنائي ولمدة 05 سنوات شراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة .
- تمويل الدين العمومي الداخلي
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار .

الفرع الثاني: البنوك التجارية- مفاهيم عامة-:

1-تعريف البنوك التجارية:

-"أطلقت كلمة بنوك تجارية في بداية الأمر على البنوك التي تقوم بتمويل العمليات التجارية التي تستلزم تمويلا قصير الأجل يقل عن السنة الواحدة، إلا أن التطور الاقتصادي وتوسع العمليات المصرفية جعل البنوك التجارية تهتم بتقديم تمويل لكافة الأنشطة سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمتيه أو لهيئات خاصة أو حكومية، وكلمة بنك هي كلمة انجليزية (Banco) وليست عربية وهي مشتقة من الكلمة الايطالية في أواخر القرون الوسطى لشراء وبيع العملات ".[2]

-عرفها قانون الأعمال المصرفية بأنها :3" قبول الودائع من الجمهور واستخدامها بصورة كلية أو جزئية لمنح الائتمان وأعمال أخرى يقرر البنك المركزي اعتبارها أعمالا مصرفية بموجب أوامر يصدرها لهذه الغاية".

-حسب قانون النقد والقرض في مادته114: "تعرف البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية أجراء العمليات الموضحة في المواد 110 الى 113 من هذا القانون".4

[1]- الجريدة الرسمية، العدد57، الصادر بتاريخ 2017/10/12، ص 4

[2]-هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، الطبعة الاولى2009، ص106

[3]- محمود حسين الوادي، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى2010، ص106

[4]-المادة 114، الجريدة الرسمية، قانون النقد والقرض /90 10 ، بتاريخ 18 أفريل 1990.

2-وظائف البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بتقسيم وظائفها إلى تقليدية كلاسيكية، وأخرى حديثة:

أولا: **الوظائف الحديثة:**[1]

أ-إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة .

ب-تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، ومما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.

ج-المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة نسبيا.

ثانيا: الوظائف التقليدية:[2]

أ- فتح الحسابات التجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب والادخار، للأجل، وخاضعة لأشعار)

ب- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية و الضمان أو الأمن، ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:

-منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة.

-تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.

-التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء، والشيكات السياحية، و الحوالات الداخلية منها والخارجية.

-تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها.

-المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة.

3-العوامل المؤثرة على نشاط البنوك التجارية:

اختارت البنوك التجارية طريقة معينة في توظيف موارد دون أخرى تختلف بطبيعة الحال من بنك لأخر تبعا لعوامل عديدة يمكن تصنيفها إلى:[3]

---

[1]- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، مرجع سابق ذكره، ص36-37

[2]-خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة السابعة،2014، ص36 .

[3]-ضيف خالف، البنوك التجارية و دورها في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة – بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة أم البواقي خلال الفترة 2000-2014، شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية و بنوك، جامعة ام البواقي،2014-2015.

أ-العوامل القانونية: وهي الأخذ بعين الاعتبار التشريعات الواردة في القوانين المدنية التجارية المصرفية ....إلخ إلا أن البيئة القانونية التي يعمل بها أي مصرف تحكم نوعية توظيفاته فقد تتضمن هذه التشريعات نصوصا تحظر على المصارف التجارية منح أنواع معينة من القروض.

ب-العوامل الاقتصادية: النشاط المصرفي يتأثر بالبيئة الاقتصادية السائدة من حيث دينامكية الأعوان الاقتصادية النمو الادخار الاستقرار الخيارات الاقتصادية المتبعة في السياسة العامة للبلاد.

ج-الاعتبارات السياسية النقدية والائتمانية: يتأثر البنك التجاري بالسياسة النقدية و الائتمانية المرسومة من طرف السلطة من حيث تأثيرها على سعر الخصم مثلا أو إتباعها لطرق الرقابة الكمية والنوعية على الائتمان والتي تؤثر بدورها على حجم و أنواع الائتمان المقدم من طرف النظام المصرفي.

د-اعتبارات السياسة المصرفية السليمة: و هي تلك التي ترجع للأعراف و العادات المصرفية السليمة، ويندرج تحت هذه الاعتبارات:

-اعتبارات تتعلق بالحذر و الحيطة في رسم السياسات الداخلية التجارية سواء بالمصرف من حيث إتباعه لسياسة تمويلية محافظة أو توسعية و مدى الدقة و الالتزام بقواعد جامدة ، و الأسلوب الذي تتبعه إدارة البنك لدى دراسة تمويل المشاريع المختلفة.

-اعتبارات التوفيق بين عوامل الربحية و السيولة لمقابلة التزامات المصرف إتجاه المودعين من ناحية مع تحقيق أقصى ربحية ممكنة من تشغيل أمواله من ناحية أخرى و هو ما يعبر عنه بالتوفيق بين اعتبارات السيولة الربحية الأمان.

4-أنوع البنوك التجارية:

لقد تعددت تصنيفات البنوك التجارية بين الاقتصاديين، أما بخصوص الجزائر فتنقسم إلى نوعين هما:[1]

أ-بنوك عمومية:

1-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطCNEP: أنشأ بموجب القانون رقم 64-227 المؤرخ في 10 أوت 1964 كأول مؤسسة لتمويل السكن بالجزائر.[2]

2-البنك الوطني الجزائريBNA: بناءا على الأمر رقم 66-178 الموافق ل8 يونيو1966، وحسب المادة الأولى أنشاء البنك و تسلم البنك منحة من الدولة في شكل رأس مال قدره عشرون مليون دينار.[3]

---

[1]-الجريدة الرسمية، العدد15، الصادرة بتايخ 11مارس 2019.

[2]-بويوسف فوزية، العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وعملياتها الغير تقليدية ،دراسة مقارنة بين بنك الخاص SOCIETE GENERALEوالبنك العامCNEP، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم تجارية،جامعة فرحات عباس سطيف، 2009/2008، ص104.

[3]-الجريدة الرسمية، العداد51، الصادر بتاريخ1966/06/14

3-القرض الشعبي الجزائريCPA: أنشاء ديسمبر 1966 بموجب الأمر66-36 المؤرخ في 29 ديسمبر1966 وفي6 أفريل 1997 حصل على ترخيص بمزاولة عمله برأس مال 1500.000.000.000دج.[1]

3-**البنك الخارجي الجزائريBEA:** أنشاء سنة 1967، حولت إلى شركة ذات أسهم دون أن تنشأ لها شخصية قانونية جديدة برأس مال محدد ب100.000.000.000 دج مقسومة على 1000من الأسهم كل سهم بمبلغ 100.000.000دج (صندوق المساهمة للبناء 350سهما،صندوق المساهمة للإلكترونيك والمواصلات والإعلام 350 سهما،صندوق المساهمة للخدمات 200سهم،صندوق المساهمة للكيمياء و البتر وكيمياء والصيدلية100 سهم) بموجب العقد نفسه.[2]

4-**بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR:** بناءا على المرسوم رقم 82-106 الموافق ل13 مارس 1982 انشأ بنك وقدر رأس ماله الأولى ب220.000.000دج .[3]

5-بنك التنمية المحليةBDL: تم إنشائه بناء على مرسوم رقم85-85 الموافق ل30ابريل1985 وحدد برأس مال أولي حسب المادة 26 خمسمائة مليون دينار500.000.000دج ويمكن رفعه حسب المادة 48.[4]

7-الصندوق الوطني للتعاون لفلاحي CNMA

ب-البنوك الخاصة:[5]

1- **بنك البركة:** وتم اعتماده في 1990/11/3

2- **سيتي بنك الأمريكيCitibank** : حصل على الاعتماد في ماي1998 من مجلس النقد والقرض.

3- **البنك العربي التعاوني(المؤسسة المصرفية العربية الجزائر) (ABC)** :ذلك بتاريخ 1998/09/24

4-**الشركة العامة Societé generale** :ذلك بتاريخ 1999/11/04

5-**البنك العام للبحر الأبيض المتوسط (BGM):** اعتماد بتاريخ 2000/04/30

6-**البنك الوطني لباريس (باريبا) (BNP Paribas):** اعتماد بتاريخ 2002/01/31

7-**اركو بنك ARCOBANK:**بمقتضي قانون 90-10 من أحكام المادتين 114و137 يتم اعتماد بنك

---

[1]-نايلي الهام، تطوير المنتوج المصرفي في دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم تجارية، جامعة منتوي-قسنطينة، 2008/2007، ص144

[2]-الجريدة الرسمية، العدد34، الصادر بتاريخ 1989/8/16

[3]-الجريدة الرسمية، العدد11، الصادر بتاريخ1982/3/16

[4]-الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر بتاريخ 1985/5/1

[5]-بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص48.

اركو.[1]

8- **بنك اتش اس بي سي HSBC ALGERIA:**بمقتضي الأمر 03-11 من المادتين 70،92 يتم اعتماده.[2]

9-**بنك الإسكان للتجارة والتمويل HOUSING BANK:** بمقتضي الأمر03-11 من أحكام المادتين 70،92 يتم اعتماده.[3]

10-**بنك الخليج GULF BANK** : يتم اعتماد بنك الخليج بمقتضي الأمر03-11 حسب المادتين 70،92.[4]

11-**البنك العربي الجزائرArab bank Algeria**

12-**بنك الثقة الجزائرTrust bank Algeria**

13-**بنك ناتكسيسNatixis banque**

14-**بنك السلام**

المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية و البنوك التجارية.

تفرز السياسة النقدية عددا من المتغيرات التي تكون لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في أداء البنوك التجارية ومن بينها:[5]

1- سعر الصرف:

تؤثر طبيعة سعر الصرف للعملة المحلية بشكل مباشر وفعال في أداء البنوك التجارية من خلال تأثيره على حجم الودائع التي يمكن أن يقدمها الأفراد إلى المصارف التجارية في حالة وجود دلائل على إمكانية تدهور سعر الصرف بصورة اكبر في المستقبل، وبذلك سيكون هذا السلوك لسعر الصرف للعملة المحلية غير مستقر والمتدهور عاملا مهما في منع الأفراد من إيداع المبالغ التي بحوزتهم في البنوك التجارية وتفضيلهم الأساليب الأخرى في الاستثمار، وبالعكس في حالة وجود سعر الصرف مستقر للعملة المحلية فإن ذلك يساهم في زيادة الحافز لدى الأفراد لتقديم ما بحوزتهم من مبالغ لإيداعها في البنوك التجارية مما يسمح لتحقيق أداء سليم لها.

[1]-الجريدة الرسمية، العدد39، الصادر بتاريخ 2003/6/29، ص23

[2]-الجريدة الرسمية ، العدد38، الصادر بتاريخ 2008/7/9، ص32

[3]-الجريدة الرسمية ، العدد66، الصادر بتاريخ 2003/11/2،ص22

[4]-الجريدة الرسمية، العدد79،الصادر بتاريخ 2003/12/17،ص35

[5]-بشري عبد الباري أحمد، مجلة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(3)، العدد(2)، الصادرة عن جامعة تكريت، 2013.

عرض النقد: يعد عرض النقد من العوامل الأساسية للسياسة النقدية لذلك لها تأثيرا مباشر على أداء البنوك التجارية بما له من تأثيرات ايجابية عند تمكن البلد من المحافظة على عرض النقد عند المستويات التي تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتأثيرات سلبية عن المبالغة في التوسع بعرض النقد، مما يسهل على التفريط بالاستقرار الاقتصادي، وبالتالي سيترك آثارها الظاهرة على الأداء الاقتصادي العام وأداء البنوك التجارية بوصفها من الوحدات الأساسية للاقتصاد.

2- التضخـم: تنسحب الآثار السلبية التي يولدها التضخم على مجمل فقرات الاقتصاد الوطني وعلى أداء البنوك التجارية فإرتفاع مستويات التضخم سيؤدي بالأفراد إلى تفضيل أساليب الاستثمار كشراء السلع والموجودات دون الاستثمار من خلال تقديم الإيداعات للبنوك التجارية، بهدف المحافظة على قيمة ما بحوزتهم من رؤوس أموال، وبالتالي فإن البيئة الاقتصادية عندما تضمن معدلات مرتفعة للتضخم ستكون معيقة أو محددة لأداء البنوك التجارية و العكس من حالة وجود بيئة اقتصادية تكون فيها معدلات التضخم منخفضة ومستقرة فإن ذلك سيوفر المناخ المناسب لتحقيق أداء متميز للبنوك التجارية.

بالإضافة إلى:[1]

3- مؤشر الربحيـة:

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المالية المستخدمة في تقيم أداء البنوك التجارية إذ أن هذا المؤشر يمكن من قياس قدرة البنك التجاري على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة، ولذلك يعنى أن هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك التجارية وتوسعها، من خلال الدور الرائد والأساسي للأرباح المحصلة في تحقيق النمو المستمر للبنوك مما يعزز قدراتها على بقاء المنافسة وضمان الاستمرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع البنوك التجارية.

4- مؤشر السيولـة:

لعل ما يشغل البنوك التجارية بعد أن أحرزت الأهمية البالغة التي جعلت منها الوعاء الرئيسي لتجميع الأموال وتوزيعها هو الحرص على تلبية رغبات عملائها المودعين والمقترضين في السحب و الإيداع، وخشية أن تفاجأ البنوك التجارية بموجات من السحب قد تعجز عن مواجهتها إذ توسعت في سياسة الإقراض، فقد أصبح من اللازم توفير جانب من موارد البنوك التجارية على شكل نقد سائل وبالرغم من أن النقد السائل قد تقابله ودائع بسببها تدفع البنوك فوائد لأصحابها، فإنها تتحمل عبء فوائد الأموال المعطلة في نظير المحافظة على سمعتها المالية، حتى إذا ما توفرت لديهما الفرص الآمنة لتوظيف جميع مواردها فإنها تمتنع عن ذلك وتحتفظ بالسيولة النقدية ولا يشغلها عن ذلك أرباح التوظيف الجديد الذي سيستنزف جميع مواردها.

[1]- بشري عبد الباري أحمد، مرجع سابق ذكره.

المبحث الثاني :الدراسات السابقة

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة

الفرع الأول: دراسات باللغة العربية

1-لحسن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة 2000-2009 مذكرة ماجستير 2010-2011 من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير بجامعة الجزائر.

هدفت إلى تحليل وتتبع تطور العرض النقدي ومقابلاتها في الجزائر للمستجدات مع تحديد العلاقة بينه وبين السياسة النقدية مع محاولة تقييم أدائها خلال الألفية الثالثة.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها: أن السياسة النقدية تعمل على ضبط العرض النقدي والتحكم فيه، لجعل كمية النقود المعروضة تتناسب مع كمية الإنتاج الحقيقي، من خلال استخدام السلطة النقدية لأدوات السياسة النقدية، لكن هذا يتطلب ضرورة تفعيلها أكثر خاصة مع التحول نحو استخدام الأدوات الغير مباشرة، التي مكنت بنك الجزائر من مواكبة الاتجاهات الحديثة في إدارة سياسة النقدية ووجد أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في إتباع هذه السياسة بشرط أعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر.

2-سميرة العمري، أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2014/2004 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم اقتصادية جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي-.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر السياسة النقدية المختلفة على الأداء المالي للبنوك التجارية

ومن أهم النتائج المتواصل إليها: أن السياسة النقدية تحتل مكانة بارزة في الدول المتقدمة، ولا يمكن القول عن السياسة النقدية حقيقية إلا بعد صدور قانون النقد والقرض في الجزائر ضمن حدود المنصوص عليها التي تهدف من خلال أدواتها المختلفة مباشرة وغير مباشرة إلى تحقيق المربع السحري وخاصة التحكم في التضخم، وأهم نتائجها تمثلت في أن الاحتياط القانوني أكثر متغيرات السياسة النقدية تأثير على الأداء المالي للبنوك التجارية.

3-صيود سهام، تأثير السياسات النقدية على سيولة البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر 2013/2012 .

ركزت الدراسة على تطبيق أدوات السياسة النقدية من طرف البنك المركزي، ومدى تأثيرها في ضبط السيولة المصرفية والتحكم في الكتلة النقدية .

تناولت هذه الدراسة تأثير السياسة النقدية على سيولة البنوك التجارية بالاعتماد على قانون النقد والقرض الذي صدر عام 1990الذي كان الإطار الأساسي لمجموعة الإصلاحات التي عرفتها السياسة النقدية في

الجزائر، مما أدى إلى التمكن أكثر في التأثير على حجم السيولة في الاقتصاد الوطني، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن السياسة النقدية تعتبر أداة فعالة في يد البنك المركزي لمعالجة الاختلالات التي قد تحدث على المستوي النقدي، من خلال التأثير في العرض النقدي بواسطة استخدام الأدوات الكمية والنوعية، فان الإصلاحات الأخيرة في السياسة النقدية مكنت الجزائر من التحكم أكثر في الكتلة النقدية التي كانت تعاني منها، لتناسب التطور الاقتصادي والتطلع لمستقبل أفضل.

الفرع الثاني: دراسات باللغة الأجنبية

1-Bakhouya Driss, Autonomy Of The Algerian Central Bank In The Era Of Economic Reforms (A Normative Juridical Study Of Monetary And Credit Law)، European Scientific Journal May 2016 edition vol.12, No.13

بناءاً على القانون رقم 11/03 حاولت الجزائر بناء سلطة تمويل بشأن المال والائتمان، فقد أنشأت خطوة على استقلالية التمويل في الجزائر، مع وجود قانون 04/10 حول النقد وجلب الائتمان خاصة في القسم الذي يتناقض مع العلاقة بين البنك المركزي الذي يتنبأ باستقلالية بعد نشرها لهذا القانون.

2- Ishaq HACINI، Khadra DAHOU، The Evolution of the Algerian Banking System، University of Mascara، Management Dynamics in the Knowledge Economy Vol.6 (2018) no.1, pp.145-166.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النظام المصرفي الجزائري من خلال دراسة مراحل تطوره ومقارنته مع القطاعات المصرفية لجارين من شمال إفريقيا.

من أهم النتائج المتوصل إليها أن القطاع المصرفي الجزائري قد تقدم بشكل ملحوظ في العديد من المجالات ،كما شهدت البنوك الجزائرية العديد من الإصلاحات والقوانين التي كانت لها آثار ايجابية في فتح السوق الجزائرية أمام الاستثمار الخاص والأجنبي رغم تقدمها إلا أنها لا تزال متخلفة عن مستوى البنوك في المنطقة (المغرب وتونس) والذي يعود إلى هيمنة ستة بنوك عامة على 87 % من سوق الائتمان.

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية لمعرفة أوجه الاختلاف وأوجه التشابه في الجدول الموالي:

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
-بالنسبة للمنهج المتبع في معظم الدراسات السابقة ودراسة الحالية كان المنهج الوصفي في الجانب النظري. -اعتماده معظم الدراسات على جدول الإحصائية والرسوم البيانية التي تم جمعها خلال فترة البحث. -تسعى معظم الدراسات السابقة والدراسة الحالية إلى معرفة مدى تأثير السياسة النقدية على البنوك التجارية. -معظم الدراسات السابقة والدراسة الحالية ركزت على تحليل الكتلة النقدية	-إن معظم الدراسات السابقة ركزت على تقييم أثر السياسة النقدية أما الدراسة الحالية ركزت على تحليل أثر إصلاحات السياسة النقدية. -إن معظم الدراسات السابقة كانت لدراسة أدوات السياسة النقدية بشكل عام أما الدراسة الحالية كانت لدراسة أداء البنوك التجارية. -إن الدراسات السابقة شملت بعض من إصلاحات السياسة النقدية أما الدراسة الحالية شملت قانون النقد وتعديلاته. -معظم الدراسات السابقة ركزت على استقلالية البنك المركزية أما الدراسة الحالية ركزت على أداء كل البنوك التجارية المتواجدة في الجزائر.

المصدر: من إعداد الطالبين

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق يمكن القول أن عملية تقدير أداء البنوك التجارية في تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة للبنوك التجارية والحكم على مدى نجاح هذه البنوك في تحقيق الأهداف المخططة لها والتي يجب أن تتسق مع متطلبات السياسة النقدية والائتمانية، حيث تمنح عملية قياس أداء البنوك التجارية إمكانية التنبؤ بالأخطار وتحديد الانحرافات والأخطاء ومعرفة أسبابها والبحث عن الطرق السليمة من أجل معالجة هذه المشكلات، بالإضافة إلى وضع سياسة مناسبة من أجل تحسين ورفع الأداء، وتعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي يعتمد عليها البنك المركزي من أجل التحكم في المعروض النقدي والذي بدوره يساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف كاستقرار مستوى العام للأسعار وتشجيع الاستثمار ومن خلاله النمو الاقتصادي، وذلك بواسطة مجموعة من أدوات السياسة النقدية التي تنظم عمليات الائتمان والاستثمار، أما فيما يخص تحقيق أهداف السياسة النقدية فإنها تختلف من دول إلى أخرى حسب النظام الاقتصادي المتبع في الدولة.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

تمهيد الفصل الثاني:

أن الهدف الأساسي يتمثل في معرفة أثر إصلاحات السياسة النقدية على أداء البنوك التجارية من خلال تتبع تطور في أدوات السياسة النقدية، تم الاعتماد على سياسة معدل الاحتياطي القانوني وسياسة إعادة الخصم، ثم التطرق إلى التطور الكتلة النقدية ومن خلالها السيولة المصرفية وكيفية انعكاسها على حجم الودائع والقروض البنكية في البنوك الناشطة في الجزائر.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

المطلب الأول: عينة الدراسة

1-الفئة المستهدفة:

استهدفت هذه الدراسة جميع الإصلاحات التي طرأت على السياسة النقدية في الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض التي اعتمادنا فيها على معطيات التي يصدرها بنك الجزائر فيما يخص البنوك التجارية.

2-مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كل بنوك تجارية التي تنشط في الجزائر بحيث بلغ عددها 21 بنك، تحصلنا على مختلف البيانات الدراسة من خلال موقع بنك الجزائر، بحيث الشكل التالي يمثل عدد البنوك :

الشكل رقم (2-1): أنواع البنوك التجارية في الجزائر

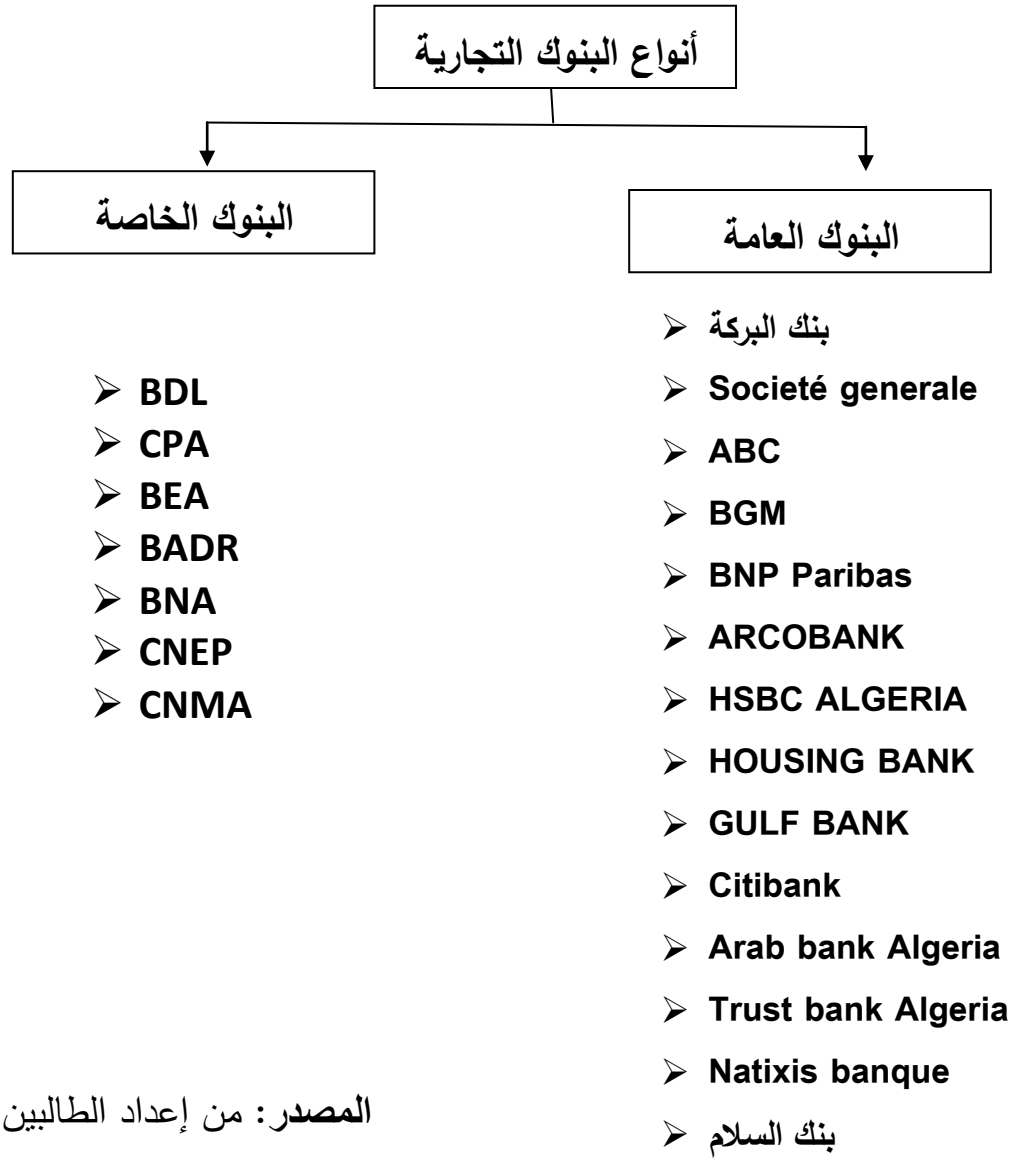

المصدر: من إعداد الطالبين

3-متغيرات الدراسة: نوضح متغيرات الدراسة في ما يلي:

المتغير المستقل: إصلاحات السياسة النقدية.

المتغير التابع: أداء البنوك التجارية.

4-الأدوات المستخدمة:

تم الاستعانة ببعض البيانات (معدل الاحتياط القانوني، معدل إعادة الخصم، الكتلة النقدية، القروض، الودائع) عن طريق جمعها من موقع بنك الجزائر مع الاعتماد على برنامج EXCEL.

المطلب الثاني: تحليل البيانات

الفرع الأول: تحليل أدوات السياسة النقدية

1-معدل الاحتياطي القانوني (الإجباري):

تقوم بصفة عامة جميع البنوك المركزية وبنك الجزائر بصفة خاصة إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي القانوني على الودائع والبنوك التجارية في حالة وجود فائض في البنوك من أجل الحفاظ على المستوى المرغوب فيه من السيولة كما تقوم بخفض هذا المعدل في حالة نقص السيولة في الاقتصاد .[1]

في الجزائر لا يمكن مبدئيا أن يتعدى الاحتياطي الالزامي 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه[2]، الا انه يجوز لبنك المركزي ين يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورية، وتعتبر سنة 1994 في الجزائر أول سنة يعتمد فيها نسبة معدل الاحتياطي القانوني حيث حدد من طرف بنك الجزائر بمعدل 3% وأستمر هذا المعدل إلى غاية سنة1999، وكان الهدف من معدل الاحتياطي القانوني هو تنظيم السيولة في الاقتصاد الوطني، وللوقوف على تطور معدل الاحتياط القانوني في الجزائر من سنة اعتماده إلى يومنا هذا نوضحه في الجدول الموالى:

[1]- بطاهر على، مرجع سابق ذكره، ص73.

[2]- المادة 93، الجريدة الرسمية، قانون النقد والقرض ، العدد 16، الصادرة بتاريخ 14 أفريل 1990.

الجدول رقم (2-1): تطور معدل الاحتياط القانوني في الجزائر (1990-2017).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل الاحتياطي القانوني%	-	-	-	-	3	3	3
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل الاحتياطي القانوني%	3	3	3	5	3	4.25	6.25
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل الاحتياطي القانوني%	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8	9
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل الاحتياطي القانوني%	9	11	12	12	12	8	4

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-1) وجود ارتفاع في معدل الاحتياطي القانوني في الفترة(2001-2003) حيث بلغ معدل 6.25% و يرجع سبب هذا الارتفاع إلى الممارسات التي سجلها بنك الجزائر من خلال التسهيلات الائتمانية التي كانت تمنحها البنوك التجارية، كما يفسر هذا النمو في الاحتياطي القانوني إلى الأهمية التي تمنحها السلطة النقدية لهذه الأداة من أجل فرضها كوسيلة هامة لتحكم في سيولة البنوك التجارية واستعمالها للحد من التضخم.

كما نلاحظ استمرار ارتفاع معدل الاحتياطي القانوني في الفترة (2004-2009) حيث بلغ معدل 8% سنة 2009 مقارنة بمعدل 6.50% سنة 2005 أى بزيادة 1.5% مع المحافظة على نفس المعدل في سنوات 2005، 2006،2007 بمعدل 6.50%، حيث عرفت الجزائر في بداية 2004 أزمة نقص سيولة في الكتلة المحلية والأجنبية، يعود هذا النقص في السيولة إلى سحب المدخرين أموالهم من البنوك بسبب الخوف من وصول ثورات الربيع العربي التي اندلعت في دول العربية إلى الجزائر، حيث في هذه الفترة قامت السلطات النقدية بطبع نقود حيث تم استخدام ورقة النقدية بقيمة 2000دج أول مرة في الاقتصاد الوطنى، كما شهدت هذه الفترة استخدام نقدي بشكل كبيرا ومباشر من خلال التعاملات التجارية مما ساهم في النمو الاقتصاد الموازي من خلال الأوضاع الاقتصادية التي عرفتها هذه الفترة.

كما لوحظ ارتفاع معدل الاحتياطي القانوني في الفترة(2010-2015) حيث بلغ أعلى معدل له 12% سنة 2015 ويعود هذا الارتفاع في معدل الاحتياطي القانوني الذي بلغ 12% سنة2013 مقارنة 8% سنة 2009 إلى الحد من التضخم في السيولة التي عرفتها البنوك بسب ارتفاع أسعار النفط حيث بلغت السيولة البنكية 11 مليار دولار سنة2011 في تقارير بنك الجزائر قبل أن ترتفع إلى 17.5 مليار دولار سنة2014.

ومع انخفاض أسعار للنفط نحو 60% أدى إلى تراجع عائدات النفط والجباية، بدوره أدى إلى نقص في السيولة حيث عرفت البنوك التجارية جفاف في السيولة سنة2015، وهذا ما يفسر انخفاض معدل احتياطي القانوني من معدل 12% سنة2015 إلى 8% سنة 2016 ثم 4% سنة 2017.

حيث تخفيض معدل الاحتياطي من 8%إلى 4% سنة 2017 جاء من أجل ضخ سيولة إضافية في السوق المقدرة ب 350 مليار دج منها 51 مليار دج في حساب الخزينة في أكتوبر 2017 حسب تقارير بنك الجزائر وقد بلغ مستوى تمويل البنوك عبر السوق المفتوحة حوالي 596 مليار دينار نهاية أكتوبر 2017 وبلغت السيولة البنكية 482مليار دينار في نفس السنة.

الشكل الرقم(2-2): تطور معدل الاحتياط القانوني في الجزائر (1990-2017)

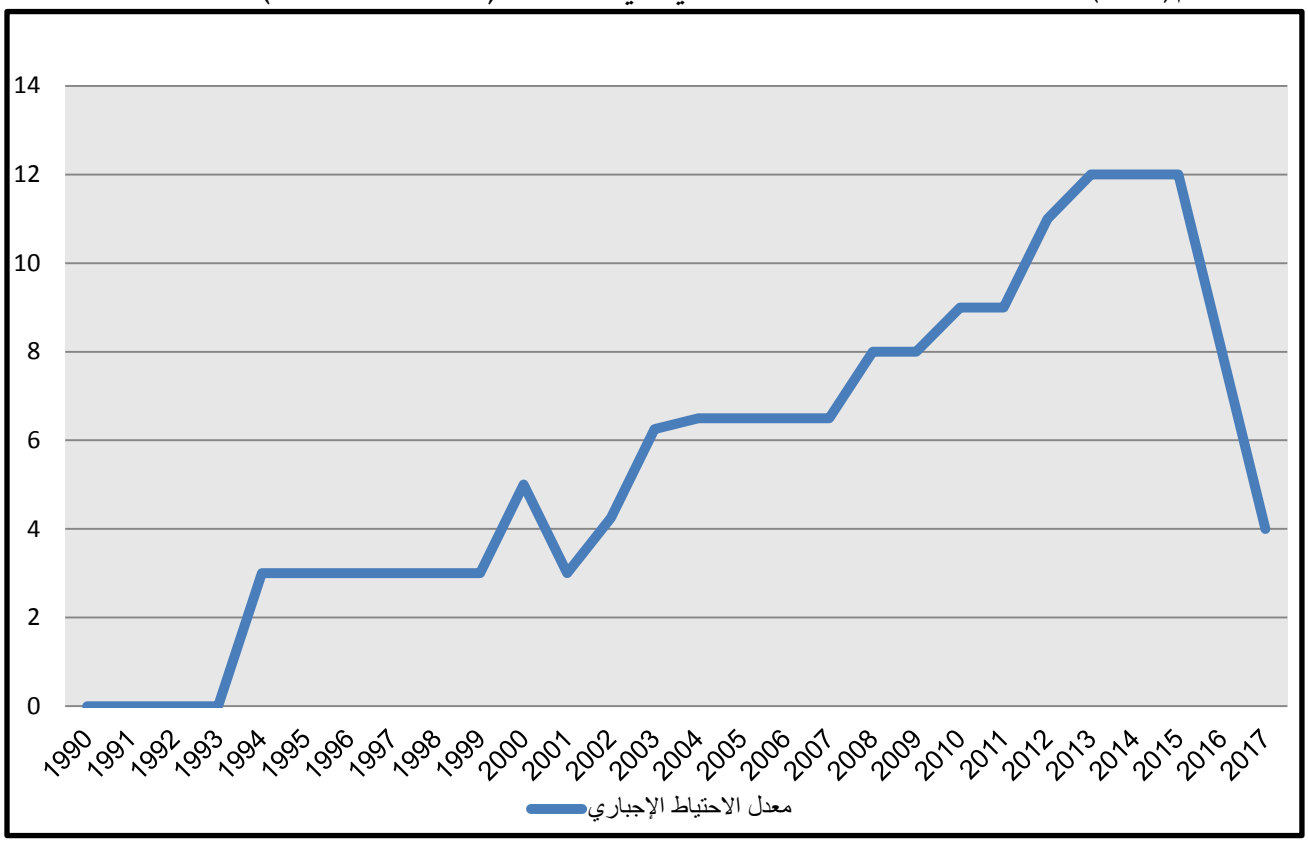

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول (2-1)

2- معدل إعادة الخصم:

تحتل عملية إعادة الخصم مكانة في عمليات التمويل التي تقوم بها البنوك التجارية وذلك من خلال تأثير على سيولة وعمليات الائتمان للبنوك التجارية من خلال تقليص من قدرة الائتمانية لهذه البنوك بفضل معدل إعادة الخصم الذي يضعه بنك الجزائر باعتبار معدل إعادة الخصم أحد أدوات السياسة النقدية، حيث عرف تطور خلال الفترة (1990-2017) ويتضح لنا ذلك من خلال الجدول الموالى:

الجدول رقم(2-2):تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر(1990-2017):

يحسب ابتداء من	إلى	المعدل
1990/05/22	1991/09/30	%10,50
1991/10/01	1994/04/09	%11,50
1994/04/10	1995/08/01	%15,00
1995/08/02	1996/08/27	%14,00
1996/08/28	1997/04/20	%13,00
1997/04/21	1997/06/28	%12,50
1997/06/29	1997/11/17	%12,00
1997/11/18	1998/02/08	%11,00
1998/02/09	1999/09/08	%9,50
1999/09/09	2000/01/26	%8,50
2000/01/27	2000/10/21	%7,50
2000/10/22	2002/01/19	%6,00
2002/01/20	2003/05/31	%5,50
2003/06/01	2004/03/06	%4,50
2004/03/07	2016/09/30	%4,00
2016/09/30	حتى الآن	%3,50

المصدر: من إحصائيات بنك الجزائر

من خلال الجدول رقم(2-2) نلاحظ ارتفاع معدل إعادة الخصم إلى 10.5% سنة1990 وبلغ 15% سنة 1994 ومع هذا الارتفاع في معدل إعادة الخصم، قامت السلطة النقدية في الجزائر بتحديد معدلات الفائدة المدينة والدائنة، أي وضع سقف لمعدلات الفائدة المرغوب فيها مع السماح للبنوك التجارية اختيار معدلات الفائدة الخاصة بها في حدود المجالات المسموح بها من طرف السلطة النقدية.

أما ما يفسر الارتفاع المستمر في معدل إعادة الخصم الذي بلغ 15% سنة 1994 هو محاولة السلطة النقدية في الجزائر مواجهة الوضعية التضخمية التي عرفتها هذه الفترة وذلك من خلال الضغط والتأثير على سيولة البنوك التجارية، الذي يؤدي إلى التقليل من منح القروض، أي تخفيض من قدرة البنوك علي التوسع في الائتمان حيث ارتفاع معدل الفائدة يؤدي إلى حد من تقدم المتعاملين وخاصة المستثمرين البنوك التجارية من أجل طلب القروض بسبب ارتفاع تكلفة التمويل وهذا ما يؤدي بالمتعاملين إلى بحث عن سوق تمويل خارج البنوك التجارية، وكذلك لامتناع من خصم الأوراق التجارية لدى البنوك بسبب إرتفاع معدل خصم هذه الأوراق التجارية.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-2) بداية انخفاض معدل إعادة الخصم حيث قدر ب14% سنة 1996 وأستمر في الانخفاض في سنة 1999بلغ 9.5% حيث شهدت الجزائر خلال سنتي 1997-1998 أول مرة معدلات فائدة حقيقية موجبة، أما ما يفسر انخفاض معدل إعادة الخصم هو تبني السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية، من خلال المشاريع وحاجة الاقتصاد لسيولة، حيث هذا الانخفاض في معدل إعادة الخصم يخلق نوع من المرونة للبنوك التجارية من اجل القيام بعمليات التوسع في منح الائتمان، من خلال بيع وإعادة خصم ما بحوزتها من أوراق تجارية وهذا الانخفاض يساهم في إقبال المستثمرين على البنوك التجارية من أجل طلب القروض بسبب انخفاض تكلفة التمويل.

و نلاحظ استمرار في انخفاض معدل إعادة الخصم في فترة (2000-2004) حيث بلغ 7.5% سنة 2000 و4.5% سنة 2004 ويفسر هذا الانخفاض عدم رغبة السلطة النقدية في ضغط على البنوك التجارية في توفير السيولة اللازمة، حيث هذا الانخفاض يسمح للبنوك التجارية باللجوء إلى البنك الجزائر من أجل القيام بعمليات إعادة الخصم، وتحسين وضعية سيولتها من خلال قيام بتقديم خدمات للمتعاملين بتكلفة اقل.

أستمر معدل إعادة الخصم في الانخفاض في الفترة الممتدة من 2005الى2017 حيث كان المعدل محصور بين4% و3.5%، ويفسر هذا الانخفاض بعدم مقدرة البنوك التجارية على توفير السيولة اللازمة للاقتصاد من خلال الودائع التي بحوزتها، بسبب المشاريع والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة ومع حاجة الاقتصاد إلى سيولة فإن انخفاض معدل إعادة الخصم يحفز البنوك التجارية في قيام بعمليات إعادة الخصم الأوراق التجارية التي بحوزتها، من أجل الحصول على تمويل جديد أو القيام بطلب قروض المخصومة من بنك الجزائر من اجل إعادة تمويل الجهاز المصرفي.

الشكل رقم(2-3):تطور معدل أعادة الخصم في الجزائر(1990-2017)

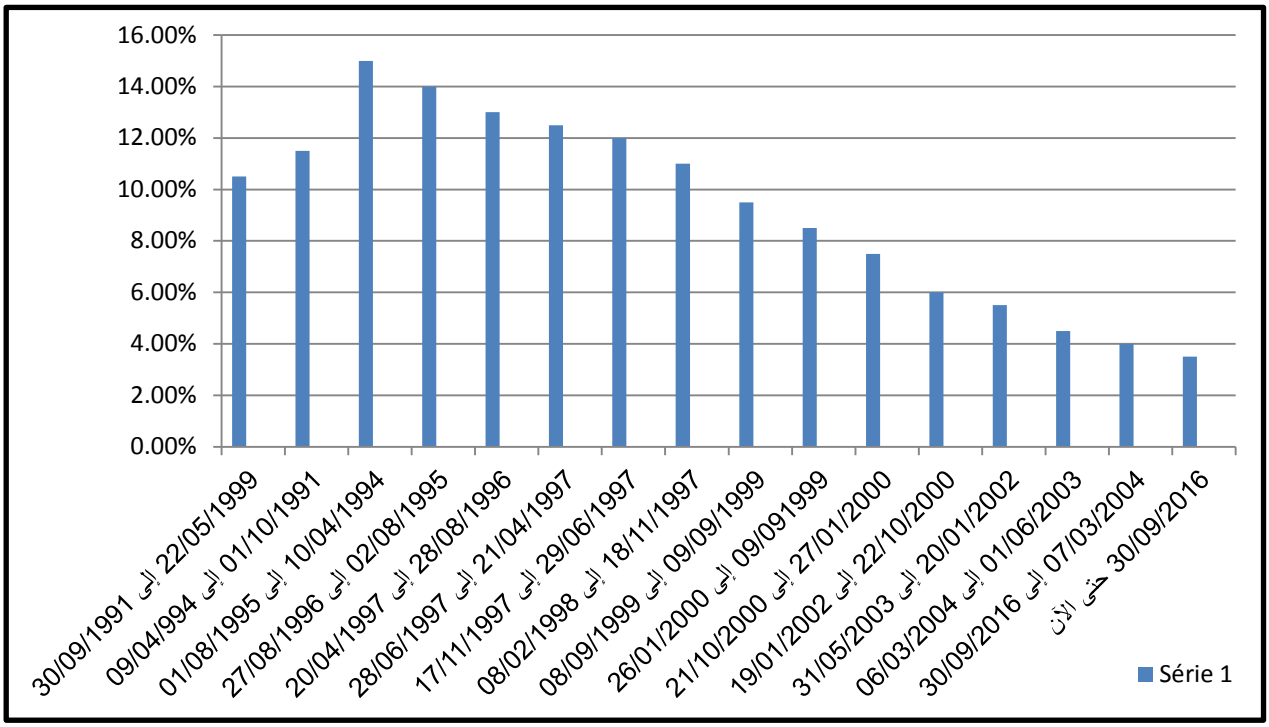

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول (2-2).

الفرع الثاني: تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2017)

1-تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2017)

الكتلة النقدية: هي مجموعة الأموال المتاحة النقدية وشبه نقدية المتداولة في أي اقتصاد[1] خلال فترة زمنية معينة بحيث تعتبر دين على جهة الإصدار وهي الدولة أمام الجهة التي تصبح لها حائزة من أفراد والبنوك المؤسسات المالية.

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من الكتلة النقدية M_1 والكتلة النقدية M_2.

الكتلة النقديةM_1 :

تحتوي علي مجموع النقود القانونية والنقود الكتابية إي العملة المتداولة خارج النظام المصرفي.

الكتلة النقديةM_2 :

تحتوي الكتلة على الموجودات النقديةM_1 مضاف إليها أشباه النقود التي هي بدورها عبارة عن مجموع الودائع لأجل، وودائع التوفير في البنوك التجارية بصفة عامة كيف ما كانت نوع العملة.

[1]-عبد الصمد مسعودي، محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016، ص34.

وفيما يلي جدول يوضح لنا تطور الكتلة النقدية في الجزائر:

الجدول رقم (2-3) :تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2017)

الوحدة:مليار دج

السنوات	النقود القانونية	النقود الكتابية	الكتلة النقدية M_1	معدل النمو%	أشباه النقود	الكتلة النقدية M_2	معدل النمو%
1990	135.3	135.1	270.4	-	72.9	343.3	-
1991	157.2	167.3	324.5	20.25	90.3	414.8	20.82
1992	184.9	192.3	377.2	16.24	152	529.2	27.57
1993	211.3	235.6	446.9	18.47	180.5	627.4	18.55
1994	223	252.9	475.9	6.48	247.7	723.6	15.33
1995	249.8	269.3	519.1	9.07	280.5	799.6	10.5
1996	290.6	304.6	595.2	14.65	324.4	919.6	15
1997	337.7	333.9	671.6	12.38	409.9	1082	17.65
1998	390.8	422.9	813.7	21.15	474.2	1288	19.03
1999	440.3	449.5	889.8	9.35	578.6	1468	13.97
2000	485	556.4	1041.4	17.03	617.9	1659	13.01
2001	577.2	661.3	1238.5	18.92	1235	2473.5	49.09
2002	664.7	751.6	1416.3	14.35	1485.2	2701.5	17.3
2003	781.3	861.1	1643.5	16.04	1656	3299.5	10.20
2004	874.3	1291.3	2165.7	31.77	1478.7	3644.4	10.45
2005	921	1516.5	2437.5	12.55	1632.9	4070.4	11.68
2006	1081.4	2096.4	3177.8	30.37	1649.8	4827.6	18.6
2007	1284.5	2949.1	4233.6	33.22	1761	5994.6	24.17
2008	1540	3425	4965	17.27	1991	6956	16.03
2009	1829.3	3120.5	4949.8	-0.30	2228.9	7178.7	3.20
2010	2098.6	3539.8	5638.4	13.91	2524.3	8162.7	13.70
2011	2571.5	4570.2	7141.7	26.66	2787.5	9929.2	21.64

2012	2952.3	4885.2	7681.5	7.55	3333.6	11015.1	10.93
2013	3204	5045.8	8249.8	7.39	3691.7	11941.5	8.41
2014	3658.9	5944.1	9603	16.40	4083.7	13686.7	14.61
2015	4108.1	5153.1	9261.2	-3.55	4443.4	13704.6	0.13
2016	4497.2	4909.8	9407	1.57	4049.3	13456.3	-1.81
2017	4716.9	5549.1	10266	9.13	4708.5	14974.5	11.28

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على أحصائيات بنك الجزائر

من خلال الجدول رقم(2-3) نلاحظ أرتفاع مستمر في حجم الكتلة النقدية M_2 من سنة1990 إلى 1994 حيث تضاعفت إلى مرتين سنة1994 مقارنة بسنة 1990 حيث بلغت قيمة الكتلة النقدية **M_2** 723.6مليار دج سنة 1994 بمعدل نمو 15.33%، ويرجع هذا الارتفاع الى النمو أشباه النقود حيث بلغت 247.7مليار دج سنة 1994 وكان ذلك نتيجة الاحتفاظ بالأوراق النقدية والودائع الجارية لدى المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، وهذا بفضل الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد و القرض 10/90، من حيث إعطاء مكانة لجهاز مصرفي واسترجاع البنوك والمؤسسات المصرفية لوظائفها مع إتباع سياسة نقدية صارمة أدت إلى امتصاص الفائض النقدي المتداول خارج النظام المصرفي، كما عرفت سنة 1994 بداية تجسد برنامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي.

كما نلاحظ ارتفاع الكتلة النقدية M_1 حيث بلغت قيمة475.9 مليار دج سنة 1994 بمعدل نمو 15.33% مقارنة بسنة 1990 بمقدر تضاعف مرتين، حيث يرجع هذا الارتفاع إلى نمو مكونات الكتلة النقدية M_1 من حيث نقود القانونية والنقود الكتابية التي عرفت تضاعف مستمر.

كما نلاحظ أن النسبة الأكبر في مكونات الكتلة النقدية M_2 في الفترة (1995-2001) ترجع إلى أشباه النقود حيث بلغت قيمة 1235مليار دج سنة2001 بمعدل نمو 18,92% ويفسر هذا الإرتفاع تطور الذي شاهدته أشباه النقود بفضل إصلاحات السياسة النقدية التي اتضحت فعليا في إصلاحات المصرفية من خلال التسهيلات الممنوحة والخدمات المقدمة، أدت إلى بعث نوع من الثقة، وجذب الزبائن ، ومتعاملين للمؤسسات البنكية وبصفة خاصة البنوك التجارية، حيث أصبحت بعض المعاملات بين المؤسسات والأفراد تتم عن طريق قنوات المؤسسات المصرفية والبنوك التجارية .

أما انخفاض في معدل نمو الكتلة النقدية M_2 -M_1 في سنة 1999 يعود إلى إتباع سياسة تخفيض عجز الميزانية وتخفيض العمالة.

أما ما يفسر ارتفاع الكتلة النقدية M_1 في الفترة (1995-2001) يرجع إلى حاجة الدولة إلى سيولة وذلك من أجل تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي لسنة 2001 من خلال تبني سياسة نقدية توسعية خلال هذه الفترة .

كما لاحظنا خلال الجدول استمرار ارتفاع الكتلة النقدية M_2 حيث بلغت قيمة 5499,6مليار دج سنة 2007 بمعدل نمو 17،24% كما يبين ارتفاع قيمة الكتلة النقدية M_1 حيث قدرت ب 4233,6مليار دج بمعدل نمو 33,22%وهو يعتبر أكبر معدل نمو بالنسبة الكتلة النقدية M_1 في الفترة (1990-2017) بحيث يفسر ارتفاع الكتلة النقدية M_2 في الفترة (2002-2007) باستمرار السياسة النقدية التوسعية لتجسيد المشاريع المسطرة على سبيل المثال مشروع تنمية الجنوب.

أما الفترة (2008-2010)شهدت هذه الفترة ضعف في نمو الكتلة M_2 حيث انخفض معدل النمو إلى 3,2% سنة 2009 مقارنة بمعدل نمو لسنة 2007 الذي يقدر بـ:24,17% ويعود هذا التراجع في نمو الكتلة النقدية M_2إلى الأزمة العالمية أزمة الرهن العقاري والمخاوف التي خلفتها لدى متعاملين والمؤسسات المصرفية والمالية، كما نلاحظ في هذه الفترة أن نسبة الكتلة النقدية M_1 أصبحت أكبر نسبة في تكوين الكتلة النقدية M_2 وتراجع نسبة أشباه النقود مقارنة بالسنوات السابقة بسبب أزمة الرهن العقاري التي أدت إلى انخفاض حجم الودائع لدى البنوك التجارية.

أما الفترة(2010-2013) نلاحظ من خلال الجدول استمرار نمو الكتلة النقدية M_2 في هذه الفترة حيث بلغ معدل نمو الكتلة النقدية M_2 21.64% سنة2011 ويرجع هذا لارتفاع في النمو إلى استمرار أسعار النفط في معدلات جيدة، مع عدم تأثير الأزمة العالمية على الاقتصاد الوطني بشكل الذي عرفته اقتصاديات الدول الأخرى، وشهدت الكتلة النقدية M_1 ارتفاع في معدل نمو ب:66،26%سنة2011 مقارنة بسنة 2009 حيث كان معدل النمو 0,3-%.

أما الفترة(2015-2017) نلاحظ انخفاض في نمو الكتلة النقدية M_2 حيث قدر معدل النمو ب:1.81- % سنة 2016، أما الكتلة النقدية M_1 شهدت انخفاض معدل النمو الذي قدر ب 3,75-%سنة 2015 ويعود السبب إلى أزمة النفط لسنة 2014 وتراجع أسعاره مما أدى إلى انخفاض في الودائع والاحتياطات لدى المؤسسات المصرفية والبنكية .

أما تطور نمو معدلات الكتلة النقدية M_1، M_2 خلال سنة 2017 بحيث بلغ معدل النمو M_2 11.28% ومعدل نمو M_2 9.13% يرجع إلى إصلاحات سياسة النقدية المتابعة من طرف بنك الجزائر من أجل مواجهة الأزمة من خلال ما جاء في نص المادة45 مكرر من الأمر 17-10عن طريق استخدام التمويل الغير تقليدي.

الشكل رقم(2-4): تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2017)

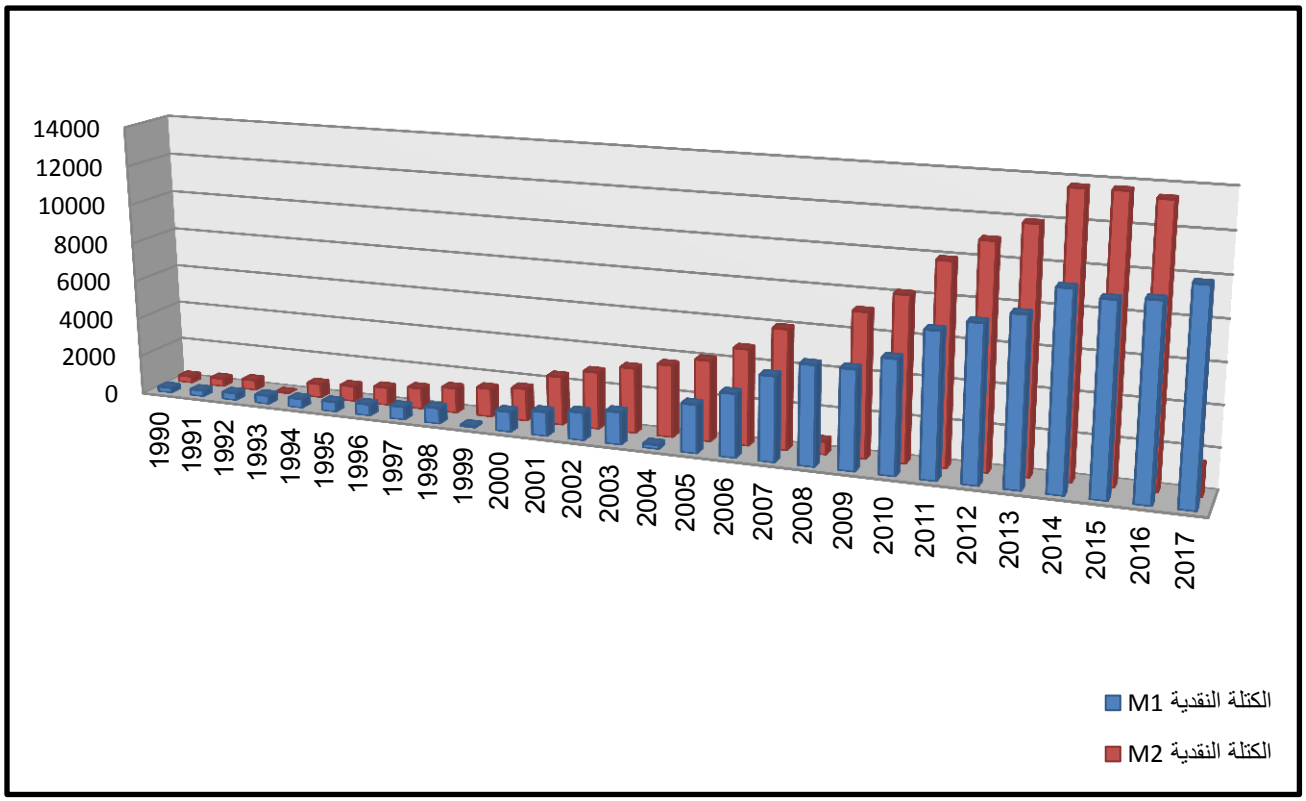

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول(2-3).

الفرع الثالث: تحليل تطور التمويل البنكي في الجزائر للفترة (1990-2017):

جاءت الإصلاحات السياسة النقدية التي تضمنها قانون النقد والقرض90-10 وكذلك الإصلاحات التي جاءت من بعده بهدف رفع مستوى أداء النشاط الاقتصادي ويمكن أيجاز ذلك فيما يلي:

1-تحليل تطور الودائع البنكية في الجزائر (1990-2017):

الودائع البنكية تعتبر العمود الفقري الذي ترتكز عليه البنوك التجارية في منح الائتمان، ويمثل الجدول الموالي تطور حجم الودائع البنكية:

الجدول رقم(2-4): تطور حجم الودائع البنكية في الجزائر(1990-2017)

الوحدة : مليار دج

السنوات	الودائع		الودائع تحت الطلب		الودائع لأجل	
	المجموع	معدل التغيير%	المجموع	النسبة%	المجموع	النسبة%
1990	178.4	-	105.5	59	72.9	41
1991	223.39	25.21	133.11	59	90.28	41

1992	287.02	28.48	140.84	49	146.18	51
1993	369.45	28.71	188.93	51	180.52	49
1994	444.2	20.23	196.5	44	247.7	56
1995	491	10.53	210.5	42	280.5	58
1996	563.3	14.72	238.9	42	324.4	58
1997	664.7	18	254.8	38	409.9	62
1998	1113.7	67.54	347.6	31	766.1	69
1999	1252.6	12.47	368.4	29	884.2	71
2000	1441.75	15.10	467.4	32	974.35	68
2001	1789.9	24.14	554.9	31	1235	69
2002	2127.4	18.85	642.2	30	1485.2	70
2003	2456	15.44	732	29	1724	71
2004	2717.4	10.64	1133	41	1584.4	59
2005	3012.6	10.84	1246.5	41	1736.2	59
2006	3526.6	17.06	1760.6	49	1766.1	51
2007	4331.4	22.81	2570.4	59	1761	41
2008	4956.2	14.42	2965.2	59	1991	41
2009	4770.8	-3.74	2541.9	53	2228.9	47
2010	5328.7	11.69	2804.4	52	2524.3	48
2011	6323.9	18.67	3536.2	55	2787.7	45
2012	6713.8	-6.16	3380.2	50	3333.6	50
2013	7229.2	7.67	3537.5	48	3691.7	52
2014	8518.5	17.83	4434.8	52	4083.7	48
2015	8335.1	-2.15	3891.7	46	4443.4	54
2016	8154.7	-2.16	3745.4	45	4409.3	55
2017	9221.8	13.08	4513.3	48	4708.5	52

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر

من خلال الجدول رقم (2-4) يتبين أن حجم الودائع البنكية عرف نمو معتبر خاصة في الفترة (1990-1994) حيث بلغ معدل نمو الودائع البنكية 28.71% في سنة 1993 بقيمة 369,45 مليار دج، وانخفض معدل نمو الودائع البنكية سنة 1994 إلى معدل 20.23% حيث يعتبر انخفاض طفيف مقارنة بمعدلات النمو لهذه الفترة، حيث بلغت قيمة الودائع البنكية 444,2 مليار دج سنة1994 حيث يعتبر هذا الارتفاع تابع لصدور قانون النقد و القرض 90-10 إلى الإجراءات والإصلاحات التي جاء بها هذا القانون من خلال استرجاع البنوك التجارية إلى وظائفها التقليدية، كما يعتبر هذا الارتفاع في نمو الودائع البنكية إلى عدة عوامل منها قلة لاستثمار المالي في تلك فترة مما ساهم في تحويل الفائض المالي الذي بحوزة الإفراد والمؤسسات إلى البنوك في شكل ودائع.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن حجم الودائع البنكية عرف ارتفاع في النمو خلال الفترة (1995-1998) حيث بلغ معدل النمو الودائع البنكية 67.54% سنة 1998 بقيمة 1113.7مليار دج مقارنة بسنة 1995 التي قدر فيها معدل نمو الودائع لبنكية 10.53% بقيمة 491 مليار دج ويرجع هذا الارتفاع في نمو الودائع البنكية خاصة سنة 1998 بسبب معرفة الاقتصاد الجزائر أسعار فائدة حقيقية موجبة الشئ الذي أدى إلى تقرب من البنوك من اجل الاستفادة من معدل سعر فائدة المناسب.

كما عرفت الفترة (2001-2008) نمو معتبر في معدل الودائع البنكية رغم تباين بين ارتفاع وانخفاض حيث يفسر انخفاض الودائع البنكية خاصة سنة 2001و2005 حيث كان معدل نمو الودائع البنكية 24.14 % سنة 2001 وانخفض إلى 10.84% سنة 2005 بقيمة 3012.3 مليار دج للودائع البنكية بسبب الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية التي عرفها الاقتصاد الوطني، وتطبيق مشاريع الاقتصادية التي تبنتها الدولة والحاجة إلى السيولة من اجل تجسيدها.

أما الارتفاع في معدل نمو الودائع البنكية في الفترة (2006-2008) يرجع إلى إرتفاع احتياطات الشركات النفطية، من خلال ارتفاع أسعار النفط في بعض الفترات مما أدى إلى تراكم الفوائض المالية لدى المؤسسات و الإفراد، حيث هذا تراكم والفوائض تحول إلى ودائع في البنوك التجارية.

كما عرفت الودائع البنكية معدل نمو سالب وذلك خلال سنة 2009 بمعدل 3.74-% ويعود هذا الانخفاض في معدل النمو إلى المخاوف من تأثر البنوك تجارية بالأزمة العالمية (أزمة الرهن العقاري).

ونلاحظ من خلال الجدول اختلاف في معدل نمو الودائع البنكية (2010-2014) حيث بلغت الودائع البنكية سنة 2014 قيمة 8518.5 مليار دج بمعدل نمو 17.83% ويرجع هذا إلى أسعار البترول التي عرفتها سنوات 2010-2012 ، حيث عرفت أقصى ارتفاع لها الذي انعكس على الاقتصاد الجزائري فادى الى زيادة الودائع المصرفية.

أما انخفاض فى معدل نمو الودائع البنكية خلال سنة 2015 الذي بلغ معدل 2.15- % إلى الأزمة التي عرفها الاقتصاد الوطني سنة2014 من خلال انخفاض أسعار البترول حيث هذا انخفاض أدى إلى تقليص احتياطات الشركات النفطية لدى البنوك التجارية ومن خلالها نقص في الودائع البنكية.

كما نلاحظ من خلال الجدول نمو معدل الودائع البنكية سنة 2017 حيث بلغ معدل النمو 13.08% وبلغت قيمة الودائع 9221.8 مليار دج وهذا يرجع إلى تطور ملحوظ في أسعار البترول وإجراءات التي انتهجتها السلطة النقدية في البلاد من خلال إتباع إصلاحات السياسة النقدية سياسة التمويل الغير تقليدي خلال تلك الفترة مما أدى إلى التحسن في الظروف الاقتصادية بصفة عامة حيث هذا ينعكس إيجابا على البنوك التجارية وساهم في زيادة حجم الودائع البنكية لديها.

-تحليل الودائع البنكية حسب درجة سيولتها (ودائع تحت الطلب وودائع الأجل):

من خلال الجدول رقم (2-4)يتبين أن أهمية النسبية للودائع تحت طلب أكبر أهمية بنسبة للودائع لأجل من خلال استحواذ الودائع تحت الطلب أكبر نسبة من حجم الودائع البنكية وخاصة في الفترة (1990-1993) حيث بلغت 59%سنتي 1990و1991 وترجع لأهمية النسبة إلى عدة أسباب منها ما هو عقائدي (ديني) ومنها ما هو اقتصادي يتمثل الأول في محاولة ابتعاد المتعاملين أو المودعين عن تعامل بالودائع التي لا تستخدم معدل الفائدة وهذا الشرط يتوفر في الودائع تحت الطلب، كما يعود السبب الاقتصادي ضعف المنظمة المصرفية في هذه الفترة وعدم مقدرتها على إقناع المودعين إلى توجه نحو استثمار في الودائع لأجل من خلال تقديم خدمات بنكية في مستوى المطلوب .

كما نلاحظ أنا أهمية النسبة للودائع لأجل أكبر أهمية نسبية من الودائع تحت الطلب في الودائع البنكية في الفترة(1994-1996)حيث بلغت 58%سنة 1996 ويفسر هذا الارتفاع لإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي من خلال البنوك التجارية بسبب إجراءات وتدبيرات جاءت في قانون النقد والقرض من خلال تفعيل دور البنوك وقيام بوظائفها التقليدية.

أما الفترة(1997-2002)نلاحظ استمرار نمو الأهمية النسبية للودائع لأجل على حسب الودائع تحت الطلب حيث بلغت الأهمية النسبية للودائع لأجل 71% سنة 2002 ويرجع إلى عدة أسباب منها تراجع معدلات التضخم، كذلك إلى إصلاحات المصرفية التي عرفها الجهاز المصرفي من خلال برنامج تعديل الهيكلي، وانخفاض المديونية الخارجية خلال هذه الفترة ونمو ثقافة مصرفية في المجتمع الجزائري من خلال ارتفاع حصة المعاملات التي تتم عن طريق البنوك التجارية.

أما الفترة(2003-2011) نلاحظ من خلال الجدول أن أهمية النسبية للودائع تحت طلب أكبر أهمية من الودائع لأجل حيث بلغت 55%سنة2011 ويرجع إلى تحسن في الوضعية الاقتصادية للأفراد من خلال موجة ارتفاع الأجور وزيادة الفائض المالي لديهم الذي يحول إلى ودائع جارية في البنوك التجارية، كما يرجع ذلك

أيضا إلى إجراءات الرقابية التي فرضها بنك الجزائر على البنوك التجارية خاصة بعد أزمة بنك الخليفة2003 من خلال مراقبة وحد من التسهيلات الائتمانية التي كانت تمنحها البنوك التجارية.

أما الفترة (2012-2017) نلاحظ تقارب في أهمية النسبية لودائع تحت الطلب مع الودائع لأجل إلا أن الودائع لأجل في هذه الفترة تعتبر أكبر أهمية حيث بلغت 55%سنة 2016 و52%سنة 2017 حيث هذا النمو في الأهمية بالنسبة للودائع لأجل يزيد من القدرة الائتمانية للبنوك، والودائع للأجل تمنح البنوك التجارية سيولة من أجل قيام بعمليات الائتمانية وتمويل مشاريع في الأجل المتوسط وطويل بكل ثقة سبب قلة المخاطر عند استخدام ودائع لأجل في تقديم القروض أو تمويل الاستثمارات.

الشكل رقم(2-5):تطور حجم الودائع البنكية في الجزائر(1990-2017)

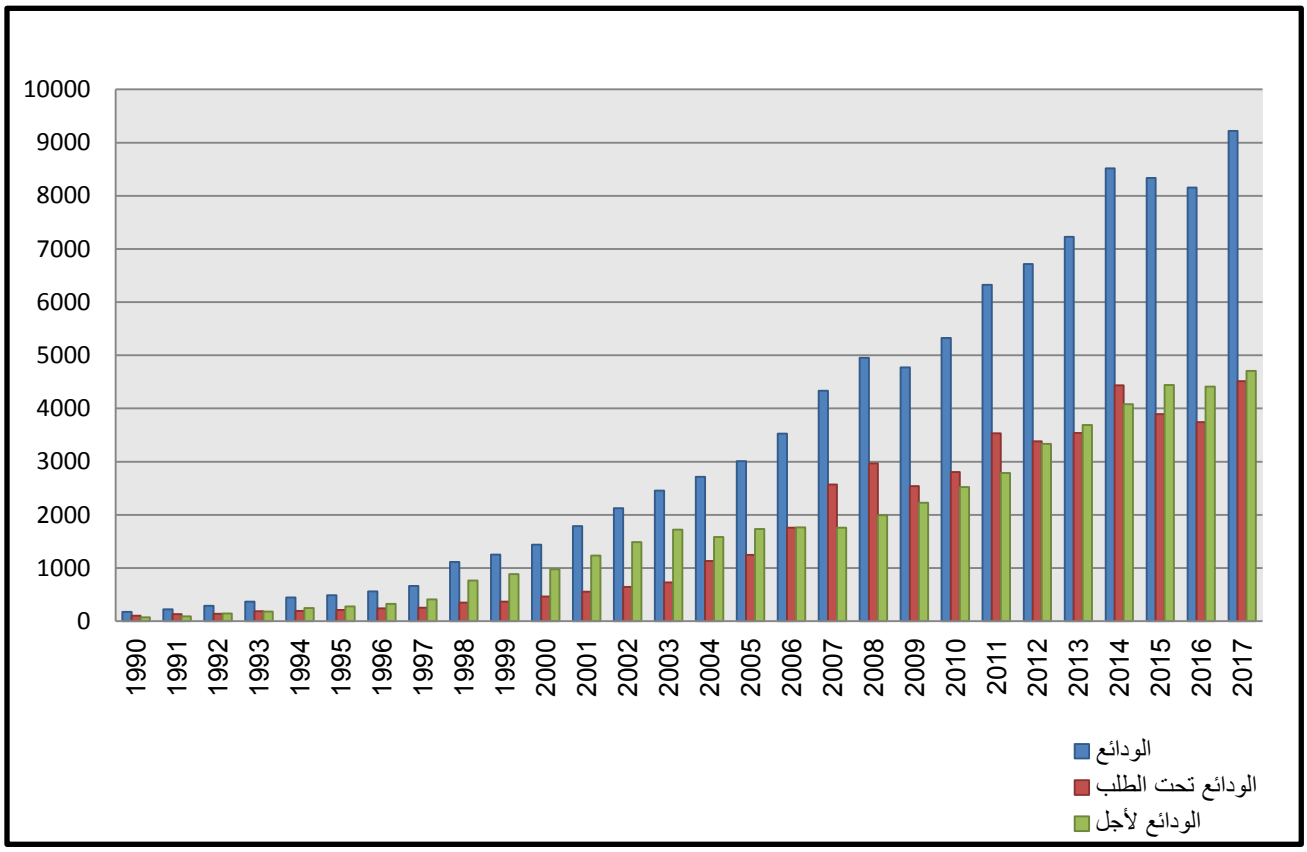

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول(2-4).

2-تحليل النشاط ألإقراضي للبنوك التجارية في الجزائر(1990-2017):

القروض المقدمة للاقتصاد هي عبارة عن مجموع القروض التي يمنحها الجهاز المصرفي إلى الأعوان الاقتصادية بغية تلبية حجاتهم، منها قروض مقدمة من طرف البنوك التجارية الى المتعاملين الاقتصاديين مباشرة عن طريق وسائل الدفع المتعارف عليها، وقروض مقدمة من البنك المركزي الى البنوك التجارية التي تتحول إلى قروض للمتعاملين عن طريق البنوك التجارية.

أ- **تطور نمو القروض المقدمة للاقتصاد حسب القطاعات:**

إن البنوك العمومية كانت مسيطرة على نشاط القطاع البنكي، ومع صدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي وضع مبدءا المساواة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة الذي كان له أثر في فتح مجال التمويل البنكي امام القطاع الخاص كما يوضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): تطور نمو القروض المقدمة للاقتصاد حسب القطاعات(1990-2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	مجموع القروض	معدل النمو%	القطاع العام	النسبة%	القطاع الخاص	النسبة %	الإدارة المحلية
1990	247	-	-	-	-	-	-
1991	325.9	31.94	-	-	-	-	-
1992	408.2	25.25	332.1	81	76.1	19	-
1993	219.2	46.30-	142	64	77.2	36	-
1994	304.8	39.05	208	68	96.8	32	-
1995	564.5	85.20	461	81	103.5	19	-
1996	776.8	37.60	639	82	137.8	18	-
1997	741.3	-4.57	632.6	85	108.7	15	-
1998	731.1	-1.37	602	82	129.1	18	-
1999	935.1	27.90	760.6	81	174.5	19	-
2000	993.7	6.26	701.8	70	291.7	30	0.2
2001	1078.4	8.52	740.3	68	337.9	32	0.2
2002	1266.8	17.47	715.5	56	551	44	0.3
2003	1380.2	8.95	791.4	57	588.5	43	0.3
2004	1534.8	11.20	895.3	58	675.4	42	0.1
2005	1779.8	15.96	882.4	49	897.3	51	0.1

2006	1905.4	7.05	847	44	1057	56	1.4
2007	2205.2	15.73	988.9	44	1216	56	0.3
2008	2615.5	18.60	1201.9	45	1413.3	55	0.3
2009	3086.5	18	1485.2	48	1600.6	52	0.8
2010	3268.1	5.89	1460.6	44	1806.7	56	0.8
2011	3726.5	14.02	1742.4	46	1983.5	45	0.7
2012	4287.6	15.05	2040.2	47	2247	53	0.4
2013	5156.3	20.26	2434	47	2722	53	0.4
2014	6504.6	26.14	3382.3	51	3121.7	49	0.6
2015	7277.2	11.87	3688.2	50	3588.3	50	0.7
2016	7909.9	8.69	3952.2	49	3957.1	51	0.6
2017	8880	12.26	4311.3	48	4568.3	52	0.5

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم(2-5) يتضح ارتفاع قيمة القروض المقدمة للاقتصاد حسب القطاعات في الفترة الممتدة من(1990-1992) حيث بلغت قيمة القروض المقدمة للاقتصاد 408.2 مليار دج مقارنة بسنة 1990 التي بلغت فيها قيمة 247 مليار دج وانخفضت سنة 1993 إلى 219,2 مليار دج يعود هذا الانخفاض إلى استخدام السلطة النقدية سياسة ائتمانية تقيديه في مجال منح القروض من خلال تقييد أسعار الفائدة ورفع معدل إعادة الخصم كما عرفت هذه الفترة تنفيذ البرنامج الاستعداد الائتماني الثاني.

ونلاحظ ارتفاع قيمة القروض الممنوحة للاقتصاد في الفترة(1994-1999) حيث بلغت سنة 1999 قيمة 935,1 مليار دج مقارنة بسنة 1994 بقيمة 304,8 مليار دج .

كما نلاحظ من خلال الجدول استمرار ارتفاع قيمة القروض الممنوحة للاقتصاد خلال الفترة الممتدة من 2001-2008 بحيث بلغت 2615.5 مليار دج سنة 2008 مقارنة بسنة 2001 التي بلغت فيها قيمة 1078,4 مليار دج، و يفسر هذا الارتفاع إلى النشاط الذي عرفته البنوك التجارية من خلال المساهمة في تمويل المشاريع المقترحة من طرف الدولة في تلك الفترة، خاصة تمويل المشاريع الاقتصادية والاستثمارية .

أما الفترة(2009-2017) عرفت نمو في قيمة القروض حيث بلغت سنة 2017 قيمة 8880 مليار دج مقارنة بقيمة 3086.5 التي سجلت 2009 ويعود هذا الارتفاع لتراكمات النقدية من خلال استفادة من أسعار النفط

التي عرفت مستويات مرتفعة، ومع ظهور أزمة 2014 التي أثرت في تطور القروض ويظهر ذلك في انخفاض معدل النمو الذي قدر11%سنة2015 مقارنة بمعدل نمو لسنة 2014 الذي بلغ26%، وبفضل إصلاحات المتبعة من طرف السلطة النقدية وخاصة التمويل لغير التقليدي في سنة 2017 الذي خفف من تأثير الأزمة على تطور مجموع القروض.

ونلاحظ أن أغلب القروض الممنوحة للاقتصاد في الفترة(1992-2004)كانت موجهة لقطاع العام بنسبة أكبر من القطاع الخاص بسبب هيمنة القطاع العام على الاقتصاد.

أما الفترة ما بين(2005-2014)عرف القطاع الخاص نسبة أكبر من القروض المقدمة الى اقتصاد وهذا بسبب التوجه الاقتصادي الذي عرفه الاقتصاد الوطني من خلال دخول إلى اقتصاد السوق وتفعيل دور الخواص في مساهمة في الاقتصاد الوطني.

أما الفترة(2015- 2017) عرفت تقارب كبير بين القطاع العام والخاص من حيث القروض الممنوحة للاقتصاد، وهذا ما يجسد مبدأ المساواة بين القطاع العام والخاص الذي نص عليه قانون 90-10.

الشكل رقم(2-6):تطور نمو القروض المقدمة للاقتصاد حسب القطاعات(1990-2017)

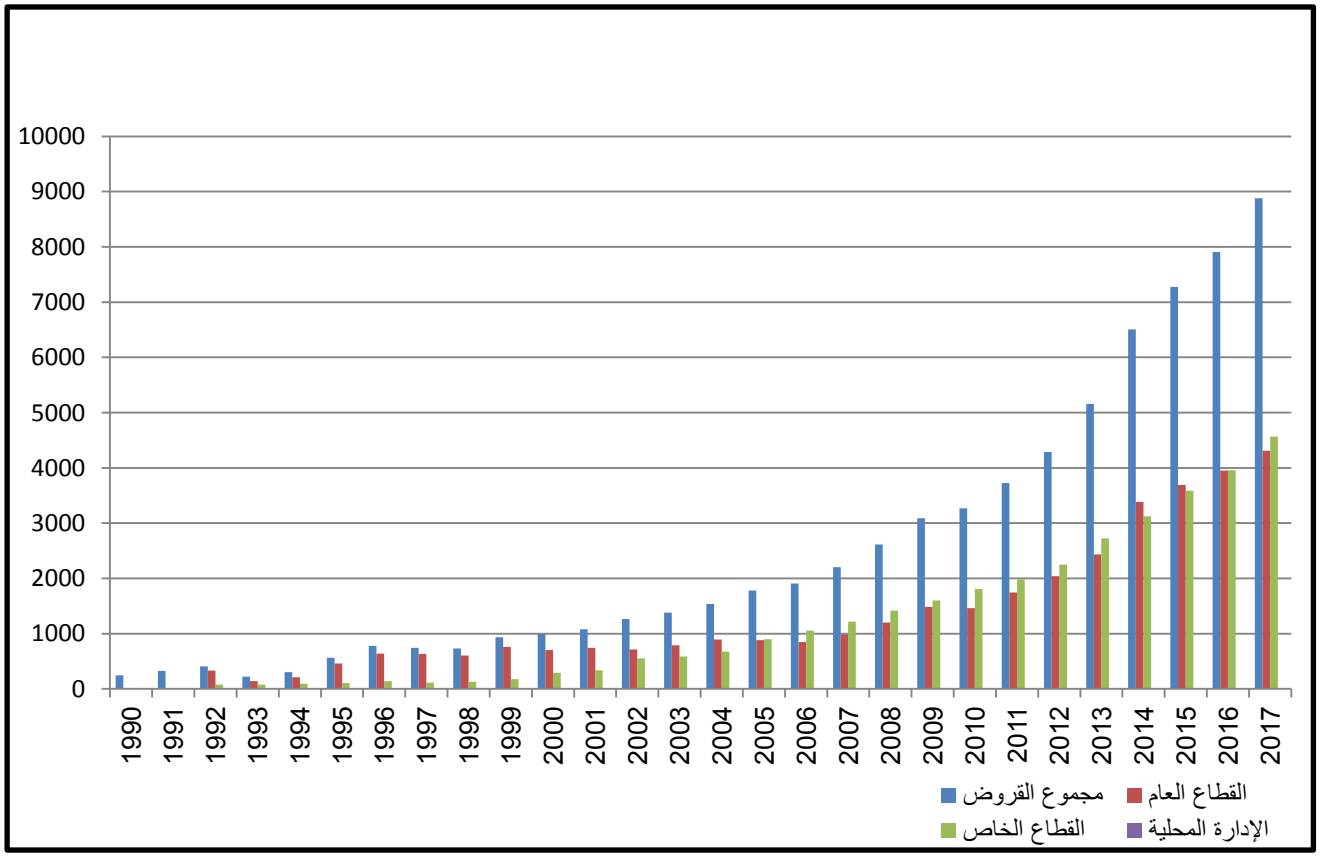

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول(2-5)

ب- تطور نمو القروض المقدمة للاقتصاد حسب الآجال:

كما موضح في الجدول الموالى :

الجدول رقم(2-6): تطور نمو القروض المقدمة الاقتصاد حسب الآجال(1990-2017)

الوحدة:مليار دج

السنة	إجمالي القروض	معدل النمو%	القروض قصيرة الأجل	النسبة المئوية%	قروض متوسط وطويلة الأجل	النسبة المئوية%
1990	247	-	193.8	78.46	53.2	21.54
1991	325.9	31.94	260.7	80	65.2	20
1992	408.2	25.25	336.6	82.45	71.6	17.54
1993	219.2	-46.3	156.7	71.49	62.5	28.51
1994	304.8	39.05	227.5	74.65	77.3	25.36
1995	564.5	85.2	645.5	82.5	99	17.5
1996	776.8	37.58	601.9	75	174.9	25
1997	741.3	-4.75	449.8	60	291.5	40
1998	906.2	22.24	405.8	44.8	500.4	55.2
1999	1150.7	26.98	552.1	48	598.6	52
2000	993.2	-13.6	467	47	526.7	53
2001	1078.4	8.52	513.3	47.5	565.1	52.4
2002	1266.8	17.47	628	49.6	638.8	50.2
2003	1380.2	8.95	773.6	56	606.6	44
2004	1534.4	11.21	828.3	54	706.1	46
2005	1779.8	15.94	923.3	51.9	856.4	48.1
2006	1905.4	7.05	915.7	48	989.7	52
2007	2205.2	15.73	1026.1	46.5	1179.1	53.5

2008	2615.5	18.6	1189.4	45.47	1426.1	54.52
2009	3086.5	17.76	1319.7	42.75	1766.8	57.25
2010	3268.1	5.88	1311	40.11	1957.1	59.88
2011	3726.5	13.46	1363	36.57	2363.5	63.42
2012	4287.6	15.05	1361.7	31.75	2926	68.24
2013	5156.3	20.26	1423.4	27.6	3732.9	72.39
2014	6504.6	26.14	1608.7	24.73	4895.9	75.26
2015	7277.2	11.87	1710.6	23.5	5566.6	76.49
2016	7909.9	8.69	1914.2	24.20	5995.7	76.49
2017	8880	12.26	2298	25.87	6582	74.12

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر

من خلال دراسة معطيات الجدول رقم(2-6) نلاحظ إن الوزن النسبي للقروض قصيرة الأجل اكبر من الوزن النسبي للقروض طويلة الأجل خلال الفترة الممتدة (1990-1997) حيث بلغ الوزن النسبي للقروض القصيرة الآجل 78,46% سنة1990 مقارنة بنسبة القروض المتوسطة وطويلة الآجل التي بلغت 21,54% في نفس سنة، أما في سنة 1997 بلغ الوزن النسبي للقروض قصيرة الأجل 60% مقارنة بالقروض المتوسط وطويلة الأجل التي بلغت 40% من نفس السنة، ويفسر هذه الارتفاع في الوزن النسبي للقروض القصيرة الأجل على حسب القروض المتوسطة وطويلة الأجل إلى أسباب أهمها:

حداثة النظام المصرفي من حيث البنية الهيكلية التي جاءت بعد صدور قانون النقد والقرض، وفي تلك الفترة اغلب القروض المقدمة للمتعاملين كانت من أجل تسديد الأجور أو من أجل قروض استهلاكية بحيث تميزت بقلة مشاريع استثمارية بسبب المديونية الخارجية والوضع الاقتصادي والأمني السائد آنذاك.

كما نلاحظ من خلال الجدول وجود تباين في الوزن النسبي للقروض القصيرة الأجل والقروض متوسطة وطويلة الأجل بين ارتفاع تارة وانخفاض تارة أخرى في الفترة الممتدة من (1998-2000) حيث بلغ الوزن النسبي للقروض القصيرة الأجل 44,8% سنة1998 مقارنة بالوزن النسبي للقروض المتوسطة وطويلة الأجل التي بلغت 55,2 % لنفس سنة، كما بلغ الوزن النسبي للقروض القصيرة الأجل 46,5% سنة2007 مقارنة بالوزن النسبي للقروض متوسطة وطويلة الأجل لنفس سنة الذي بلغ 53,5% ويرجع إلى توجه البنوك التجارية

إلى تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال تراكم الودائع التي كانت نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي خلال هذه الفترة، وزيادة القروض المواجهة للسكن.

كما يلاحظ ارتفاع الوزن نسبي للقروض المتوسطة وطويلة الأجل على حساب الوزن النسبي للقروض القصيرة الأجل خلال الفترة الممتدة من(2009-2017) حيث بلغت نسبة القروض المتوسطة وطويلة الأجل 75,79% سنة2016 مقارنة بالوزن النسبي للقروض قصيرة الأجل الذي بلغ 24,20% ويرجع هذا إلى نمو مساهمة التمويل البنكي في الاقتصاد وذلك من خلال تقديم قروض استثمارية من أجل إنجاز المشاريع الكبيرة.

الشكل رقم(2-7): تطور نمو القروض المقدمة الاقتصاد حسب الآجال(1990-2017)

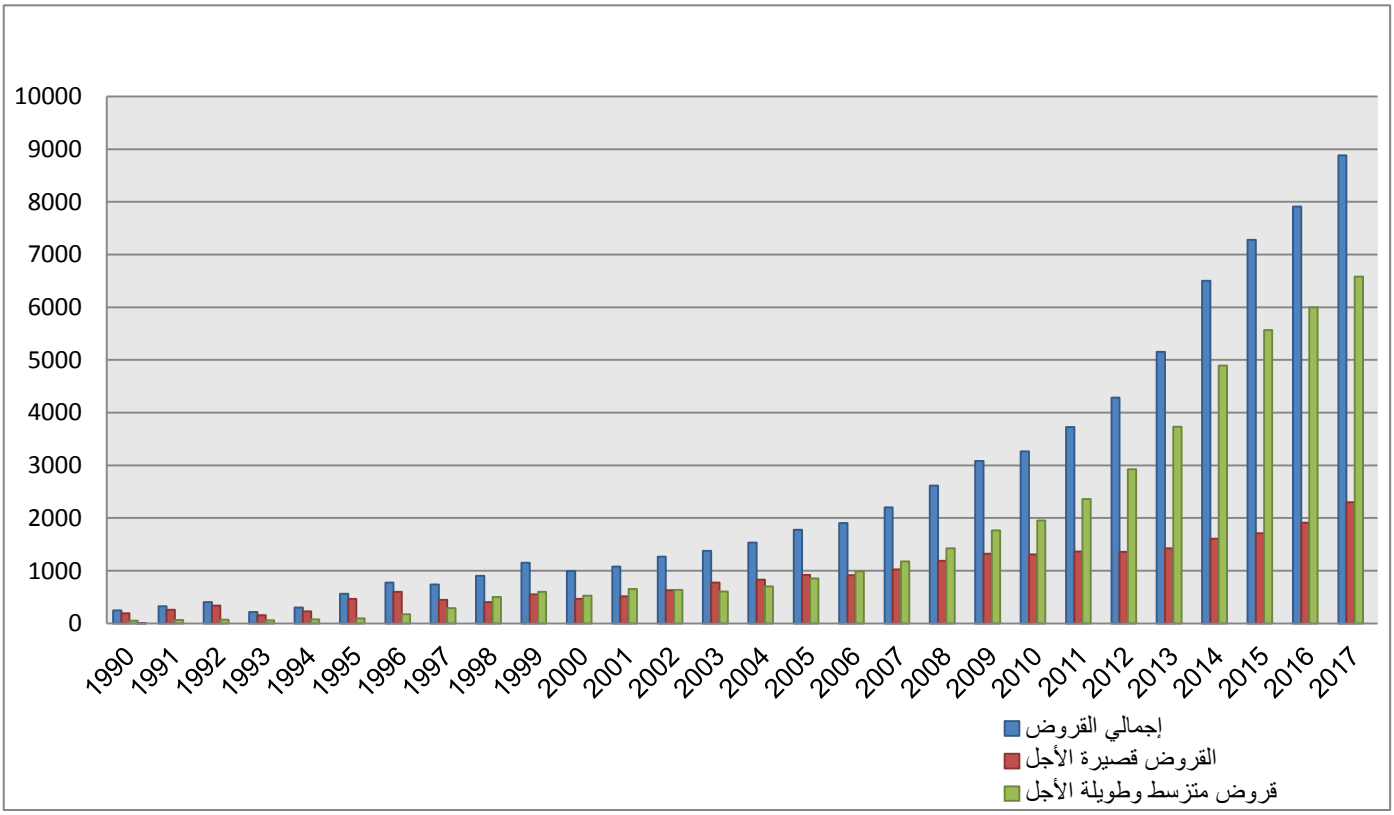

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول(2-6)

المبحث الثاني : عرض وتحليل النتائج

المطلب الأول :عرض النتائج المتوصل إليها

بعد دراسة هذا الموضوع تم توصل إلى عدد من النتائج أهمها:

- يتأثر أداء البنوك التجارية من انخفاض أو ارتفاع معدل إعادة الخصم والاحتياطي الإلزامي باعتبارهما أحد أدوات كمية لسياسة النقدية من خلال تحكم في المعروض النقدي ومنه الحد من القدرة الائتمانية للبنوك التجارية وهذا حسب وضعية الاقتصاد الوطني.
- ساهمت الإصلاحات السياسة النقدية بفضل تدخل البنك الجزائر من خلال تفعيل الدور الرقابي خاصة بعد أزمة خليفة 2003 على منح التسهيلات الائتمانية من حد من الأزمات المصرفية وعدم التأثر بالأزمات العالمية
- تعتبر إصلاحات السياسة النقدية في أكثر ناجعة أو فعالية في تحقيق الأهداف المحددة في المدى القصير بحيث مع مرور الزمن تصبح اقل تأثير وهذا ما تعكسه تعديلات المتكررة في قانون النقد والقرض
- تأثير معدل إعادة الخصم أو الاحتياطي الإلزامي على أداء البنوك التجارية سواء ايجابيا أو سلبيا في الجزائر مرتبط ارتباط وثيق بأسعار النفط بسبب اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على عائدات المحروقات
- سيطرة البنوك العمومية على القطاع المصرفي على رغم إصلاحات قانون النقد والقرض وترسيخ مبدأ المساواة بين البنوك العامة والخاصة أدى إلى ضعف المنافسة في القطاع مما أثر سلبيا على أداء البنوك التجارية.

-يعتبر التمويل الغير التقليدي الذي اعتمدت عليه السلطة النقدية في الجزائر بعد إصلاحات 2017 ساهم بشكل كبير في الحفاظ على أداء البنوك التجارية وعدم التأثر بانخفاض أسعار النفط التي شهدها الاقتصاد العالمي رغم الآثار السلبية التي قد تنتج عنه بما فيها المساس باستقلالية السلطة النقدية .

المطلب الثاني : تحليل النتائج

النتائج التي تم استخلاصها تبين اثر إصلاحات السياسة النقدية على أداء البنوك التجارية في الجزائر، من خلال اعتماد بنك الجزائر على استخدام معدل إعادة الخصم أو معدل الاحتياطي الإلزامي في مواجهة نقص السيولة أو التضخم في الاقتصاد، حيث في حالة التضخم يقوم بنك الجزائر برفع معدل إعادة الخصم من أجل تقليص والحد من قدرة البنوك التجارية في التوسع الائتماني وذلك لقضاء على الوضعية التضخمية السائد في الاقتصاد الوطني، فيلجأ بنك الجزائر إلى سياسة الحد من الائتمان لدى البنوك التجارية فيقوم برفع تكلفة الائتمان المتمثلة في معدل الفائدة فترتفع تكلفة التمويل مما يساهم في الامتناع عن الاقتراض من طرف المتعاملين من عند البنوك التجارية، أما في حالة نقص السيولة فيقوم بنك الجزائر بخفض معدل إعادة الخصم حتى تستطيع البنوك خصم ما لديها من أوراق تجارية أو الاقتراض من بنك الجزائر من اجل التوسع في عملية منح الائتمان مما يودي إلى إقبال المتعاملين على البنوك التجارية من أجل الحصول على مزيد من الائتمان بتكلفة منخفضة، أما بالنسبة للاحتياطي الإلزامي ففي حالات التضخم يرفع بتك الجزائر من نسبته مما يؤدي إلى تقليل من السيولة لدى البنوك التجارية فتنخفض القدرة على الإقراض والعكس في حالة الركود، وهذا ما يؤكد فرضية أن أدوات السياسة النقدية من العوامل التي تؤثر على أداء البنوك، وكذلك الدور الرقابي الذي يقوم به بنك الجزائر من خلال تفعيل دور اللجنة المصرفية من أجل الحد من الأزمات المصرفية، واستخدام السلطة النقدية التمويل غير التقليدي سنة 2017 من أجل مواجهة أزمة نقص السيولة التي عرفها الاقتصاد الوطني تعتبر إصلاحات ساهمت في تقليل والحد من الآثار الغير مرغوب فيها التي يمكن أن تدخل البنوك التجارية في أزمة.

خلاصة الفصل الثاني:

نستنتج من خلال التحليل الإحصائي لتطور أدوات السياسة النقدية معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي القانوني، مع تطور أداء البنوك التجارية من خلال تطور حجم القروض الممنوحة للاقتصاد وكذلك تطور حجم الودائع باعتبارهما أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية وتعتمد عليهما في تحسين الأداء وتطويره ، أن أدوات السياسة النقدية تتحكم في المعروض النقدي ومنه في حجم الائتمان البنكي وذلك من خلال تأثير على تكلفة الائتمان، بحيث تتدخل السلطة النقدية من خلال رفع أو خفض نسبة معدل الاحتياطي القانوني أو معدل إعادة الخصم وذلك حسب نوعية السياسة النقدية المنتهجة و أهداف السياسة النقدية المراد تحقيقها.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى تأثير إصلاحات السياسة النقدية على أداء البنوك التجارية وحتى يتسنى لنا بلوغ الهدف المرجو، كان لابد من التعرف على التغيرات التي لها صلة بالموضوع كالسياسة النقدية وإصلاحاتها وأداء البنوك التجارية وبعض مؤشراتها كما قمنا بالتطرق في الجانب التطبيقي إلى أداء البنوك التجارية الناشطة في الجزائر .

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في أداء البنوك التجارية باعتبارها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية لدولة، التي يعتمد عليها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية وذلك بواسطة مجموعة أدوات السياسة النقدية التي تؤثر على المعروض النقدي من جهة وعلى القدرة الائتمانية للبنوك التجارية من جهة أخرى .

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى المفاهيم العامة وتوضيح الجانب النظري للبحث، لكل من السياسة النقدية وأداء البنوك التجارية والعلاقة التي تربط بينهما و إصلاحات السياسة النقدية التي عرفها الاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة من1990 الى2017، حيث تم توصل من خلال الجانب النظري للبحث أن أداء البنوك التجارية يتأثر بإصلاحات السياسة النقدية خاصة بعد صدور قانون النقد القرض 10/90 الذي يعتبر أهم قانون لسياسة النقدية في الجزائر، حيث بفضل الإصلاحات التي تضمنها تم استرجاع البنوك التجارية لوظائفها التقليدية ودورها في تمويل الاقتصاد والمساهمة في التنمية الاقتصادية، أما تعديلات أو الإصلاحات التي عرفها هذا قانون في السنوات الموالية لصدوره كانت من أجل مواجهة المستجدات والتطورات التي طرأت على الاقتصاد الوطني والدولي ، وتجنب البنوك التجارية وقوع في الأزمات من خلال تفعيل الدور الرقابي لبنك الجزائر على نشاط البنوك التجارية و مراقبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى حيث ساهمت إصلاحات السياسة النقدية في تحسين أداء البنوك التجارية في الجزائر.

أما في الفصل الثاني فهو يعتبر الجانب التطبيقي للبحث حيث تم التعرف على تأثير إصلاحات السياسة النقدية على أداء البنوك التجارية ، من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي القانوني وتتبع مدى تأثيرهما على تطور حجم الودائع حسب أجالها وتطور القروض الممنوحة للاقتصاد حسب القطاعات المقدمة من طرف البنوك التجارية ، حيث تبين لنا أن معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الإلزامي باعتبارهما من أدوات الكمية للسياسة النقدية تؤثر في حجم المعروض النقدي في الاقتصاد ومنه على السيولة المحلية وبالتالي التأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية وهذا تأثير يكون حسب الأهداف المرجو تحقيقها من السياسة النقدية ومع ما يتناسب مع الوضعية الاقتصادية في الدولة ، لكن درجة هذا تأثير مرتبط مع أسعار النفط بسب اعتماد الاقتصاد الوطني بنسبة كبيرة على عائدات البترول، وبالتالي فان أثر السياسة

إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الإلزامي أكثر فعالية في المدى القصير عنها في مدي الطويل حيث تؤثر بصفة مباشرة على القدرة الائتمانية للبنوك التجارية من خلال تأثير على حجم الودائع والقروض الممنوحة وهذا ما يثبت صحة فرضية أن أدوات السياسة النقدية من أهم العوامل المؤثرة في أداء البنوك .

كما يعتبر التمويل الغير التقليدي الذي لجأت إليه السلطة النقدية في الجزائر بعد إصلاحات 2017 من أجل مواجهة أزمة نقص السيولة المحلية بسبب تراجع أسعار النفط أثبتت فعاليته، من حيث أنه جنب البنوك التجارية في دخول أزمة نقص السيولة لكن يبقى هذا النوع من الإجراءات ظرفي ومؤقت ،أما فيما يخص نتائج الدراسات السابقة التي تم التعرض لها اتفقت مع نتائج الدراسة الحالية من حيث وضوح معالم السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد والقرض10/90، وتأثر أداء البنوك التجارية بأدوات الكمية للسياسة النقدية وارتباطها بأسعار النفط .

ولقد تمكنا من خلال معالجة موضوع هذا البحث من رصد مجموعة من النتائج الأساسية أهمها ما يلي:

– وضع قانون النقد والقرض المبادئ الأساسية النقدية في الجزائر باعتبارها أحد أدوات السياسة الاقتصادية بحيث أصبحت تتمتع بنوع من الاستقلالية.

– أدت إصلاحات السياسة النقدية إلى استرجاع البنوك التجارية لوظائفها التقليدية وتحسين دور البنوك في المساهمة في التمويل الاقتصاد

– يتأثر أداء البنوك التجارية من انخفاض أو ارتفاع معدل إعادة الخصم والاحتياطي الإلزامي باعتبارهما أحد أدوات كمية السياسة النقدية من خلال التحكم في المعروض النقدي ومنه الحد من القدرة الائتمانية للبنوك التجارية وهذا حسب وضعية الاقتصاد الوطني.

– ساهمت الإصلاحات السياسة النقدية بفضل تدخل البنك الجزائر من خلال تفعيل الدور الرقابي خاصة بعد أزمة خليفة 2003في منح التسهيلات الائتمانية من حد من الأزمات المصرفية وعدم التأثر بالأزمات العالمية

– تعتبر إصلاحات السياسة النقدية أكثر ناجعة أو فعالية في تحقيق الأهداف المحددة في المدى القصير بحيث مع مرور الزمن تصبح أقل تأثير وهذا ما تعكسه تعديلات المتكررة في قانون النقد والقرض.

– تأثير معدل إعادة الخصم أو الاحتياطي الإلزامي على أداء البنوك التجارية سواء ايجابيا أو سلبيا في الجزائر مرتبط ارتباط وثيق بأسعار النفط بسبب اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على عائدات المحروقات

– سيطرة البنوك العمومية على القطاع المصرفي على رغم إصلاحات قانون النقد والقرض وترسيخ مبدأ المساواة بين البنوك العامة والخاصة أدى إلى ضعف المنافسة في القطاع مما أثر سلبيا على أداء البنوك التجارية

– يعتبر التمويل الغير التقليدي الذي اعتمدت عليه السلطة النقدية في الجزائر بعد إصلاحات 2017 ساهم بشكل كبير في الحفاظ على أداء البنوك التجارية وعدم التأثر بانخفاض أسعار النفط التي شهدها الاقتصاد العالمي رغم الآثار السلبية التي قد تنتج عنه بما فيها المساس باستقلالية السلطة النقدية.

التوصيات:

– تطوير السوق النقدي في الجزائر بحيث يعتبر أحد أهم ركائز تطبيق سياسة نقدية فعالة.

– ضرورة التنسيق و التكامل بين أهداف السياسة النقدية والسياسة المالية في الجزائر من أجل تحقيق الاستقرار النقدي ومالي.

– تدعيم استقلالية بنك الجزائر من خلال إصدار القوانين والتشريعات اللازمة.

– تهيئة بنية مالية متطورة ومستقرة من اجل نجاح أدوات السياسة النقدية في تحسين أداء البنوك و تفعيل دور السوق المالي في المساهمة في التنمية الاقتصادية .

– وضع معالم واضحة للسياسة الائتمانية بالنسبة للنظام المصرفي.

– ضرورة وجود إعلانات ومنتديات تهدف إلى الرفع من الوعي المصرفي لدى المتعاملين.

– العمل على تفعيل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية .

–ضرورة تفعيل دور السوق المالي في الجزائر

الآفاق:

من خلال دراستنا لموضوع أثر إصلاحات السياسة النقدية على أداء البنوك التجارية و النتائج المتوصل إليها بحاجة لدعم بنتائج دراسات مستقبلية نذكر منها:

–أثر أدوات السياسة النقدية الحديثة على أداء البنوك التجارية في الجزائر.

–العوامل المؤثرة على انتقال أثر إصلاحات السياسة النقدية على أداء البنوك التجارية في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

قائمة المراجع بالغة العربية:

الكتب:

1- انس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر وتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

2- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

3- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة السابعة، 2014.

4- ذكرياء الدواري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر وتوزيع، عمان، الطبعة العربية، 2013.

5- زاهر عبد الرحيم عاطف ،أدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار راية للنشر وتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى 2008.

6- صالح مفتاح، السياسة النقدية (المفهوم-الأهداف-الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

7- ضياء مجيد الموسوي، وظائف النقد في الفكر الإسلامي بين الأصالة والمعاصرة، دار هومه، الجزائر، 2011.

8- علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2012.

9- محمود حسين الوادي، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

10- هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

الرسائل الجامعية:

1- لحسن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة 2000-2009، مذكرة ماجستير، 2010-2011 .

2- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

3- بويوسف فوزية، العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وعملياتها الغير تقليدية، دراسة مقارنة بين بنك الخاص SOCIETE GENERALE والبنك العامCNEP، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم تجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009/2008.

4- سميرة العمري، أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2014/2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم اقتصادية جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي-.

5- صيود سهام، تأثير السياسات النقدية علي سيولة البنوك التجارية، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة ماستر، 2013/2012.

6- ضيف خالف، البنوك التجارية و دورها في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة – بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة أم البواقي خلال الفترة 2000-2014، شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية و بنوك، جامعة ام البواقي، 2014-2015.

7- عبد الصمد مسعودي، محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2016.

8- كمال زيتوني، مطبوعة النظام المصرفي الجزائري، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2017/2016.

9- نايلي الهام، تطوير المنتوج المصرفي في دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم تجارية، جامعة منتوي-قسنطينة، 2008/2007.

المجلات:

1- بشرى عبد الباري أحمد، مجلة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(3)، العدد(2)، الصادرة عن جامعة تكريت، 2013.

التعليمات والقوانين:

1-الجريدة الرسمية، قانون النقد والقرض /90 10 المؤرخ في 18 أفريل 1990.

2-الجريدة الرسمية، العدد50، الصادرة بتاريخ 01\09\2010.

3-الجريدة الرسمية، العدد57، الصادر بتاريخ 2017./10/12

4-الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر بتاريخ 1985/5/1

5-الجريدة الرسمية، العدد34، الصادر بتاريخ 1989/8/16

6-الجريدة الرسمية، العدد11، الصادر بتاريخ1982/3/16

7-الجريدة الرسمية، العداد51، الصادر بتاريخ1966/06/14

8-الجريدة الرسمية، العدد39، الصادر بتاريخ 2003/6/29

9-الجريدة الرسمية ، العدد38، الصادر بتاريخ 2008/7/9

10-الجريدة الرسمية ، العدد66، الصادر بتاريخ 2003/11/2

11-الجريدة الرسمية، العدد79،الصادر بتاريخ 2003/12/17.

12- الجريدة الرسمية، قانون النقد والقرض 10/90، العدد 16، الصادرة بتاريخ 14 /04/ 1990.

قائمة المراجع الاجنبية

1-Bakhouya Driss, Autonomy Of The Algerian Central Bank In The Era Of Economic Reforms (A Normative Juridical Study Of Monetary And Credit Law)، European Scientific Journal May 2016 edition vol.12, No.13

2- Ishaq HACINI، Khadra DAHOU، The Evolution of the Algerian Banking System، University of Mascara، Management Dynamics in the Knowledge Economy Vol.6 (2018) no.1.

أثر إصلاحات السياسة النقدية على أداء البنوك التجارية في الجزائر دراسة تحليلية (1990-2017)

The Impact of Monetary Policy Reforms on the Performance of Commercial Banks in Algeria Analytical Study (1990-2017)

Par : Ben Mahmoud Younis; Nicirat siham **Director : Bloufi Mohamed**

ملخص:

تهدف الدراسة إلى دراسة اثر إصلاحات السياسة النقدية على أداء البنوك التجارية في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2017 ، حيث تم التعرف على السياسة النقدية وأدواتها والبنوك التجارية والعوامل التي تؤثر على أدائها وكذلك أهم المؤشرات البنوك التجارية ، وتم التطرق إلى إصلاحات التي عرفتها السياسة النقدية منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي يعتبر البنية الأساسية لسياسة النقدية في الجزائر، حيث توصلت الدراسة إلى أن أداء البنوك التجارية يتأثر بأدوات سياسة النقدية خاصة منها الكمية ، معدل إعادة الخصم و معدل الاحتياطي القانوني بحيث ارتفاع أو انخفاض معدل إحداهما وذلك مرتبط بحالة الاقتصاد الوطني وأهداف المرجو تحقيقها من السياسة النقدية يؤثر على المعروض النقدي، ومنه على السيولة المحلية التي بدورها تؤثر على القدرة الائتمانية للبنوك التجارية بحيث تعتبر سياسة إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي القانوني أكثر فعالية في مدى القصير، وكذلك توصلت الدراسة إلي أن سيطرة البنوك العمومية على القطاع المصرفي ساهمت في ضعف أداء البنوك التجارية من خلال نقص المنافسة بين البنوك داخل القطاع البنكي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: إصلاحات سياسة النقدية ، مؤشر السيولة ،معدل إعادة الخصم ، معدل الاحتياطي القانوني.

Abstract :

The study aims to study the impact of monetary policy reforms on the performance of commercial banks in the period from 1990 to 2017, where monetary policy, tools, commercial banks and factors affecting their performance were identified. As well as the most important commercial indicators banks, and touched on the reforms that have defined monetary policy since the issuance of the law of cash and loan 10/90Which is the infrastructure of monetary policy in Algeria, The study found that the performance of commercial banks is influenced by monetary policy tools, particularly the quantity, discount rate and legal reserve rate, So that the rise or fall rate of one of them and related to the state of the national economy and the objectives to be achieved from monetary policy affect the money supply, including domestic liquidity, which in turn affects the creditworthiness of commercial banks So that the policy of re-deduction and reserve rate is more effective in the short term, The study also found that the control of public banks on the banking sector contributed to the poor performance of commercial banks through the lack of competition between banks within the banking sector in Algeria.

Key words:

Monetary policy reforms, liquidity index, discount rate, statutory reserve rate.

.